البحث الثـالث

نمط الاستثمار وتأثيره على البطالة فى مصر

دكتـور

عبد المطلب عبد الحميـد

أكاديمية السادات للعلوم الادارية

بعد اعلان الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء عام ١٩٨٦ أن نسبة البطالة السافرة بلغت ٧ر١٤٪ بعد أن كانت ٧ر٧٪ عام ١٩٧٦ أى تضاعف خلال عشر سنوات تقريبا ، بينما كانت عام ١٩٦٠ ٢ر٢٪ من اجمالى قوة العمل المتاح ٠

يمكن القـول ، أن الاقتصـاد المصرى يعـانى من مشـكلة بطالة(١) تفاقمت فى حجمها وطبيعتها بشكل أثار قلق صانعى السياسة الاقتصادية من ناحية ، ومن ناحية أخرى دعى العديد من الاقتصاديين والمهتمين والباحثين الى التحاور والنقاش حول الاسباب ووسائل العلاج وكيفيـة التعامل مع تلك المشـكلة ٠

ومن الملفت للنظر أن الاقتصاد المصرى مع بداية عام ١٩٦٠ ، دخل عملية التنمية الاقتصادية وهو يتضمن أو يحمل « فائض عمالة » يعبر عن عدم التوافق بين الطلب والعرض فى سوق العمل من جهة ، ويشير الى وجود نقص فى التشغيل أو التوظف على مستوى الاقتصـاد القـومى ككل من جهة أخـرى ٠

وبالنظر للمشكلة من منظور ادارة الطلب ، فسنجد أن المتغير الأساسى فى زيادة الطلب على قوة العمل أو خلق فرص عمل جديدة حقيقية ، هو زيادة الاستثمار القومى ٠

وفى ظروف وأوضاع الاقتصاد المصرى الذى يعانى منذ ذلك التاريخ من الازدواجية التى تعبر عن وجود قطاع متخلف وقطاع حديث ٠

فقد كانت من الشروط اللازمة لعلاج ذلك ، أن تكون زيادة الاستثمارات القومية فى النمط الذى يؤدى الى علاج الاختلال فى هيكل العمالة من جهة ، وبالصورة التى تؤدى الى زيادة الطلب على العمالة ككل ، حيث من المفترض أنه يؤدى الى زيادة قدرة القطاعات على النمو ومن ثم قدرتها على استيعاب المزيد من العمالة وفى اطار أن البطالة التى يعانى منها هذا الاقتصاد هى فى جانب كبير منها بطالة هيكلية أو بنيوية(٢) ٠

وفى هذا الاطار كان هدف القائمين على السياسة الاقتصادية السعى الى زيادة الاستثمار كلما كان ذلك ممكنا مع الاخذ فى الاعتبار الظروف التى مر بها الاقتصاد المصرى خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٨٧/٨٦ ٠ وبالرجوع الى الاحصاءات نجد أن نسبة الاستثمار الثابت الاجمالى الى الناتج المحلى الاجمالى (٣) كانت فى ازدياد مستمر (باستثناء الفترة من ٦٧/٦٦ ـ ١٩٧٣) حيث بلغت حوالى ١٦ر٤٪ فى المتوسط خلال الفترة من ١٩٦٠ ـ ١٩٦٦/٦٥ ، ١١ر٥٪ خلال الفترة من ١٩٦٧/٦٦ ـ ١٩٧٣ وتضاعفت الى ٢٣ر٩٪ خلال الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨١/٨٠ ، ووصلت الى أعلى نسبة لها خلال الفترة من ١٩٨٢/٨١ ـ ١٩٨٧/٨٦(٤) (رغم انخفاضها فى السنتين الاخيرتين من الخطة الخمسية ١٩٨٣/٨٢ ـ ١٩٨٧/٨٦) ٠

ورغم ذلك فقد لوحظ أنه مع زيادة نسبة الاستثمار الثابت الاجمالى الى الناتج المحلى الاجمالى ، ازدادت نسبة البطالة ، ولعل ذلك يظهر بوضوح خلال الفترة ١٩٨٢/٨١ ـ ١٩٨٧/٨٦ التى وصلت نسبة الاستثمار فيها الى الناتج ١ على نسبة فى المتوسط ، وفى نفس الوقت كانت نسبة البطالة قد وصلت فيها عام ١٩٨٦ الى ١٤ر٧٪ وهى أعلى نسبة بطالة سافرة محققة خلال فترة الدراسة كلها (١٩٦٠ ـ ١٩٨٧/١٩٨٦) ٠

ولعل ذلك يشير على ما يبدو ، أن نمط الاستثمار القومى ، كان يتم بالصورة التى لا تعالج وتواجه معدلات الزيادة فى العمالة من جهة ، ومن جهة أخرى لا يعالج الخلل فى هيكل العمالة الموجود كسمة يتسم بها سوق العمل فى مصر ، **وهذا هو الغرض الاساسى** الذى تقوم عليه هذه الدراسة ٠

واذا كان من المعروف أن نمط الاستثمار يمكن تناوله من عدة جوانب مثل نمط توزيع الاستثمار على القطاعات الاقتصـــادية ، ونمط استخـدام ا لاستثمار من منظور الفن الانتاجى المستخدم ونمط توزيعه الاقليمى ، ونمط استخدامه فى تنمية الموارد البشرية ونمط توزيعه بين القطاع العام والخاص ٠

فنظرا لمحدودية نطاق البحث ، وأخذا فى الاعتبار أن البحوث الاخرى فى هذا المؤتمر سنتناول عددا من تلك الجوانب ٠

فان هدف وموضوع البحث ، سيتركز فى محـــاولة تتبع نمط توزيع الاستثمارات القومية على القطاعات الاقتصادية ، ومدى تأثيره على اتجاهات وتغيرات هيكل العمالة ومن ثم البطالة فى الاقتصاد المصرى خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٨٧/٨٦ ٠

يهدف التعرف على دور وتأثير نمط الاستثمار فى هذا المجال ، وعما اذا كان متوافقا أو متعارأما مع أوضاع العمالة ومسببا للبطالة فى الاقتصاد المصرى أم لا ، وذلك من خلال النقاط التالية :

أولا : نمط توزيع الاستثمار القومى على القطاعات الاقتصادية خلال الفترة ٦٠ ـ ١٩٧٣ ٠

ثانيا : نمط توزيع الاستثمار القومى على القطاعات الاقتصادية خلال الفترة ٧٤ ـ ١٩٨٧/٨٦ ٠

ثالثا : اتجاهات سياسة التوظف (العمالة المصاحبة لنمط الاستثمار المنفـــذ ٠

رابعا : مدى تأثير نمط الاستثمار على هيكل العمالة والبطالة خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٨٧/٨٦ ٠

خامسا : بعض الملاحظات الاساسية المتعلقة بمدى تأثير نمط الاستثمار على هيكل العمالة والبطالة وأخيرا النتائج والتوصيات ٠

أولا : نمط يوزتع الاستثمار القومى على القطاعات الاقتصادية خـلال الفترة ٦٠ ـ ١٩٧٣ :

يلاحظ أن استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية قامت فى تلك الفترة على أساس أن يكون هناك قطاع قائد لعملية التنمية هو قطاع الصناعة ، ومن ثم ضرورة العمل على زيادة الاستثمارات الموجهة • مع استفادته من الاستثمارات المنفذة فى القطاعات الأخرى كقطاع الكهرباء مثلا ،(٥) •

وذلك فى محاولة لتحقيق عدد من الاهداف كان من أهمها ، محاولة خلق قطاع حديث يتحقق فيه معدلات مرتفعة من انتاجية العمل والانتاجية الكلية لعوامل الانتاج ويكون قادرا على توفير أكبر قدر يمكن من فرص العمل وأمتصاص فائض العمالة من القطاع الزراعى المتخلف والذى تنخفض فيه انتاجية العمل والانتاجية الكلية ، وفى محاولة لعلاج ظاهرة « ازدواجية » الاقتصاد القومى(٦) •

وبالفعل فقد تأثر القائمين على السياسة الاقتصادية بهذا الاتجاه والذى كان سائدا فى كتابات التنمية على يد لويس واخرون المتعلقة بنظرية « عرض العمل غير المحدود » والخاصة بفائض العمالة فى قطاع الزراعة المنخفض الانتاجية الذى يمكن تحويله دون ضرر الى قطاع الصناعة المرتفع الانتاجية، على أساس أن الانتاجية الكلية ستزيد(٧) •

ومن ثم قام المخطط باعداد الخطة الخمسية ١٩٦١ ـ ١٩٦٥ على أساس وجود بطالة مقنعة فى قطاع الزراعة بنسبة ٢٥٪ من اجمالى قوة العمل فى هذا القطاع(٨) •

وكان على قطاع الزراعة أن يوفر المواد الخام للصناعة ، وامداد العمالة الصناعية بالسلعة الغذائية المنخفضة السعر المتزايدة الكمية فى اطار سياسة الدعم العينى ، التى نفذت خلال تلك الفترة ، والمشاركة فى تمويل الاستثمارات الصناعية سواء محليا من خلال تحقيق فائض محول فى صورة ضمنية أو معلنة أو خارجيا من خلال توفير النقد الأجنبى اللازم لاستيراد مستلزمات الانتاج والسلع الرأسمالية للصناعة •

وتجدر الاشارة هنا الى أن الفائض المحول ضمنا قدرته احد الدراسات(٩) بحوالى ٩٩ر٤ مليون جنيه عام ١٩٦٠ ـ ١٩٦١ بنسبة ٧ر٥٤٪ من الدخل الزراعى و ٣ر٢٢١ مليون جنيه عام ١٩٦٦/٦٥ وبنسبة ٤ر٣٦٪ من الدخل الزراعى أما الفائض المعلن ، والمتمثل فى زيادة الايرادات فى الموازنة العامة للدولة فقد بلغ طبقا لنفس الدراسة ٨ر١٦ مليون جنيه عام ١٩٦١/٦٠ وبنسبة ٨ر٣٪ من الدخل الزراعى و ٤ر١٦ مليون جنيه فى عام ١٩٦٦/٦٥ بنسبة ٤ر٢٪ من الدخل الزراعى ٠

وبالنسبة لتوفير النقد الاجنبى فقد اتضح أن الميزان التجارى الزراعى ظل يحقق فائضا حيث كان عام ١٩٦١/٦٠ مقداره ٩ر٩٧ مليون ووصل الى ٤ر١٥٤ مليون جنيه عام ١٩٦٥/٦٤ ٠

وأهم ما يلاحظ أن هذا الاتجاه مستمر خلال الفترة من ٦٠ ـ ١٩٧٣ كلها حتى على الرغم من وجود فترة اقتصاديات الحرب من ٦٧ ـ ١٩٧٣ والتى شهدت انخفاض فى رقم الاستثمار القومى حيث بلغت نسبته ٥ر١١٪ من الناتج المحلى الاجمالى بعد أن كانت ٤ر١٦٪ فى الفترة ٦٠ ـ ١٩٦٥ ٠

ورغم تغير نمط الاستثمار فى تلك الفترة ليخدم المعركة وحالة الحرب تقريبا ، فقد ظل الاهتمام قائم بالنسبة لقطاع الصناعة حتى لو كان الانتاج فى خدمة الحرب ٠ وقد يلخص تلك التطورات الجداول أرقام (٢) ، (٣) وفى الملحق الاحصائى(١٠) حيث يتضح :

١ ـ ان متوسط نسبة الاستثمار فى القطاع الصناعى بلغت ٧ر٢٦٪ فى الفترة من ٦٠ ـ ١٩٦٦ من الاستثمار الثابت الاجمالى وزادت الى ٧ر٢٧٪ فى الفترة من ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣ (وبمتوسط حوالى ٣ر٢٧٪ خلال الفترة من ١٩٦٠ ـ ١٩٧٣) ٠ وباضافة استثمارات قطاع الكهرباء الى القطاع الصناعى فان متوسط تلك النسبة وصل الى ٤ر٣٤٪ فى الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٦٦ ، و ١ر٣٨٪ فىالفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣ ، وبنسبة تبلغ حوالى ٥٨٪ ، ٦٣٪ من اجمالى الاستثمارات المخصصة للقطاعات السلعية (وبنسبة اجمالية فى المتوسط حوالى ٦ر٦١٪ من الاستثمار الثابت الاجمالى المخصص للقطاعات السلعية خلال الفترة من ١٩٦٠ ـ ١٩٧٣ ٠

٢ - بينما كانت نسبة الاستثمارات المخصصة للقطاع الزراعى ٥ر٢٢٪ بما فيها استثمارات السد العالى التى كانت تستوعب حوالى ٢٦٪ من تلك الاستثمارات(١١) فى الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٦٦ · ورغم ذلك انخفضت بدرجة كبيرة فى الفترة من ١٩٦٧ - ١٩٧٣ حيث بلغت ٧ر١٦٪ من الاستثمار الثابت الاجمالى (وبمتوسط نسبة حوالى ٣ر١٩٪) خلال الفترة كلها من ١٩٦٠ - ١٩٧٣ ·

وهو مايشير الى الاتجاه الخاص بالاهتمام بقطاع الصناعة بدرجة أكبر · بدليل أنه فى نفس الوقت خصصت نسبة ضعيفة أيضا لقطاع التشييد حيث بلغت خلال الفترة كلها (١٩٦٠ - ١٩٧٣) حوالى ١ر١٪ فى المتوسط من الاستثمار الثابت الاجمالى ·

بينما خصصت باقى الاستثمارات فى قطاعات غير مستوعبة للعمالة مثل قطاعات الخدمات الانتاجية والتى بلغت فى المتوسط ٣ر١٨٪ خلال نفس الفترة (١٩٦٠ - ١٩٧٣) ، وقد خصص الجزء الباقى لقطاعات الخدمات الشخصية والاجتماعية · وتركز معظمها فى قطاع الاسكان الذى لا يمثل نسبة كبيرة من العمالة الكلية كما سنرى فى التحليل الخاص بهيكل العمالة ·

ثانيا : نمط توزيع الاستثمار القومى على القطاعات الاقتصادية خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٧/٨٦ :

يمكن القول أن بداية تلك المرحلة جاءت مع ظهور ورقة أكتوبر ١٩٧٤ التى كانت بمثابة اعـــلان عن بدء استراتيجية تنمية جديدة فى مفاهيمها ومبادئها الأساسية وأركانها ومحاورها الرئيسية ·

وكانت من أهم سماتها تبنى سياسة الانفتاح الاقتصادى ، وفى هذا الاطار قامت استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية واتجاهات السياسة الاقتصادية على أساس الاهتمام بالقطاعات التى تعطى أكبر قدر ممكن من موارد النقد الاجنبى على وجه الخصوص · وذلك للحاجة الى المزيد من الموارد السريعة المتدفقة لاعطاء دفعة قوية لعملية التنمية · بما فى ذلك بعض القطاعات الخدمية التى تخدم هذا الاتجاه · خاصة وان أوضاع الاقتصاد

المصرى ما بين ١٩٧٤ - ١٩٧٥ كانت تقتضى البحث عن مصادر تمويل للتنمية كبيرة وسريعة لاصلاح هياكل الاقتصاد المصرى التى تأثرت بالحرب ٠

ولعل اهم تلك القطاعات هى قطاعات الخدمات الانتاجية الى جانب قطاع البترول من القطاعات السلعية ، وبعض قطاعات الخدمات الشخصية كقطاع الاسكان والمرافق ٠ والتى تتسم جميعها بأنها قطاعات ضعيفة الاستيعاب للعمالة(١٢) ومن هنا ارتبطت مشاكل التشغيل فى الاقتصاد المصرى بدرجة أكبر بالمتغيرات الهيكلية فى الاستثمار (ومن ثم الناتج) ٠

وفى هذا الاطار أصبحت تلك القطاعات وبخاصة قطاع الخدمات الانتاجية (بل وقطاع الخدمات عموما) وقطاع البترول هى القطاعات القائدة لعملية التنمية خلال تلك الفترة ٠ مع اهمال واضح للقطاع الزراعى والقطاعات السلعية بصفة عامة ودون الالتفات لحل المشكلات التى تعانى منها تلك القطاعات حتى ان القطاع الصناعى تراجع دوره قليلا فى قيادة عملية التنمية، خاصة اذا ما علمنا أن الفترة من ١٩٦٧ - ١٩٧٣ قد اثرت عليه بصورة واضحة وبخاصة فيما يتعلق بمشاكل الاحلال والتجديد التى كانت من المطلوب تنفيذها ولو لم تكن تلك التطورات قد حدثت ٠٠ مما أدى الى ظهور العديد من المشاكل المتعلقة بالتضخم والدعم والعمالة وغيرها ٠

ويبدو أن نمط الاستثمار المنفذ كان انعكاسا لتلك الاوضاع والاتجاهات وهو مايمكن التعرف عليه بالنظر الى الجداول أرقام ٢ ، ٣ ، بالملحق الاحصائى فيما يتعلق بالفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٧/٨٦ حيث يتضح :

١ - انه خلال الفترة من ١٩٧٤ - ١٩٨١/٨٠ انخفضت الاستثمارات الموجهة الى قطاع الزراعى بدرجة لم يسبق لها مثيل خلال فترة الدراسة حيث بلغت فى المتوسط ٣ر٧٪ من الاستثمار الثابت الاجمالى ولم تزد نسبة الاستثمارات الموجهة الى قطاع الصناعة عن الفترات السابقة ٠ بل انخفضت الاستثمارات الموجهة الى قطاع الكهرباء عن أى فترة سابقة فى المتوسط ٠ ولم تزد كثيرا نسبة الاستثمارات الموجهة الى قطاع التشييد ٠

— مما أدى الى انخفاض نسبة الاستثمارات الموجهة الى القطاعات (الموارد البشرية)

السلعية ككل والمفترض أنها القطاعات القادرة على خلق فرص عمل حقيقية انتاجية بصورة كبيرة · (اجمالى نسبة الاستثمارات فى القطاعات السلعية وصل الى ٧ر٥٣٪ فى الفترة من ١٩٧٤ ـ ١٩٨١/٨٠ بينما كانت ٧ر٥٩٪ فى الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٧٣ من الاستثمار الثابت الاجمالى) ·

ـــ ورغم ذلك كانت الزيادة فى استثمارات قطاع البترول كبيرة حيث بلغت فى المتوسط حوالى ٧ر١٠٪ وهى أكبر بكثير من الاستثمارات المخصصة فى الفترات السابقة ، فهى على سبيل المثال أكثر من ضعفى ونصف متوسط الاستثمارات المخصصة فى الفترة من ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣ · وهو ما يشير الى الاتجاه المشار اليه من قبل حول اتجاهات استراتيجية التنمية فى تلك الفترة ، رغم أنه قطاع ضعيف الاستيعاب للعمالة ، لكن يبدو وان أهميته كانت أكبر فى مجال توليد موارد لتمويل عملية التنمية ·

ـــ أما قطاعات الخدمات الانتاجية فقد زادت الاستثمارات المخصصة حتى وصلت فى المتوسط الى حوالى ٨ر٢٦٪ من الاستثمار الثابت الاجمالى وهى أكبر نسبة نفذت خلال فترة الدراسة كلها ، بل هى أكبر نسبة مخصصة على الاطلاق بالمقارنة بباقى القطاعات · وهو ما يؤكـــد على اتجاه نمط الاستثمار نحو القطاعات غير المستوعبة للعمالة أو ضعيفة الاستيعاب لها ·

ويلاحظ أن نسبة الاستثمارات المخصصة لقطاعات الخدمات الشخصية لم تزد كثيرا عن الفترات السابقة ان لم تكن قد انخفضت ·

٢ ـ أما خلال الفترة من ١٩٨٢/٨١ ـ ١٩٨٧/٨٦ ، فقد ظلت الاتجاهات السابقة تقريبا ، بالرغم من تغير الظروف والأوضاع الاقتصادية بصورة غير مواتية وبخاصة فى الفترة من ١٩٨٦/٨٥ ، ١٩٨٧/٨٦ ، والتى انخفضت فيها الموارد المتوقعة لتمويل عملية التنمية وبخاصة من قطاعات البترول والسياحة وقطاع الهجرة الخارجية الممثل فى تحويلات المصريين العاملين بالخارج ·

وفى هذا الاطار ظلت النسبة المخصصة لقطاع الزراعة منخفضة حيث وصلت الى ٧ر٩٪ فى المتوسط ، وانخفضت النسبة المخصصة للقطاع الصناعى

٦ر٢١٪ ، وانخفضت النسبة المخصصة للقطاعات السلعية بصفة عامة الى أدنى مستوى لها خلال فترة الدراسة كلها حيث بلغت ٤٥٪ ٠

ورغم ذلك ظلت النسبة المخصصة من الاستثمار الثابت الاجمالى لقطاعات الخدمات الانتاجية مرتفعة حيث بلغت فى المتوسط الى حوالى ٤ر٢٥٪ وتكاد لم تنخفض رغم الانخفاض العام فى نسب الاستثمارات المخصصة لجميع القطاعات تقريبا ، وهو مايشير مرة أخرى الى اتجاه نمط الاستثمار نحو القطاعات ضعيفة الاستيعاب للعمالة ٠

ويؤيد ذلك ، ان الاستثمارات الموجهة لقطاع الاسكان والمرافق العامة (من قطاعات الخدمات الشخصية والاجتماعية) قد زادت الى٥ر١٤٪،٤ر٨٪ (بعد أن كانت ٥ر٨٪ ، ٣ر٤٪ خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨١/٨٠) ٠ وهو ارتفاع بصورة واضحة لم يتحقق فى أى فترة سابقة ورغم ذلك فان تلك القطاعات غير مستوعبة للعمالة بصورة كبيرة أيضا ٠

ومما يلفت النظر أن الاستثمارات فى قطاع الخدمات الاخرى الذى يضم معظمه القطاع الحكومى ، ظلت عند نسبة ٧ر٦٪ تقريبا خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٧/٨٦ ٠ وهو ماقد يشير الى عدم ارتباط حجم الاستثمارات فى هذا القطاع بحجم العمالة ، بدليل أن هذا القطاع استوعب أكبر عدد من العمالة الجديدة ، وهو استيعاب فى نظرنا كان المفروض أنه استيعاب مؤقت لأنه يتضمن نسبة عالية من البطالة المقنعة ، كما سنرى فى النقاط التالية من هذا البحث ٠

٣ - واذا نظرنا الى نمط الاستثمار خلال الفترة من ١٩٧٤ - ١٩٨٦/ ١٩٨٧ كلها سنجد أن نسبة الاستثمارات فى قطاع البترول والكهرباء هى التى زادت بنسبة كبيرة الى جانب قطاع الصناعة حيث بلغت تلك النسبة على التوالى (٥ر٥٪ ، ١ر٧٪ ، ٢ر٢٢٪ فى المتوسط) ٠ وهى قطاعات غير مستوعبة للعمالة بالدرجة المطلوبة ٠

بينما انخفضت فى قطاع الزراعة والتشييد حيث بلغت ١ر٩٪ و ٨ر٢٪ على التوالى من هيكل الاستثمار الثابت الاجمالى (القومى) وهى قطاعات مستوعبة للعمالة بدرجة كبيرة(١٣) ٠

ومن ناحية أخرى ارتفعت نسبة الاستثمارات المخصصة لقطاعات الخدمات الانتاجية الى ٥ر٢٥٪ فى المتوسط خلال الفترة كلها وارتفعت نسبة الاستثمارات فى قطاع الخدمات الشخصية والاجتماعية وبخاصة فى قطاعى الاسكان والمرافق الى ٩ر١٢٪ ، ٦ر٧٪ على التوالى ، وظلت النسبة المخصصة للقطاعات الخدمية الأخرى عند ٧ر٦٪ · واتجه نمط الاستثمار ككل لصالح القطاعات الخدمية ككل حيث بلغت نسبة الاستثمارات ٧ر٥٢٪ بينما كانت ٣ر٤٧٪ للقطاعات السلعية والمفترض أنها قادرة على خلق فرص حقيقية انتاجية بدرجة أكبر من الأولى ·

ويبدو أن الآلية التى كانت نتيجة عملية التشغيل تعمل (وبخاصة فى الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٦) ، منفصلة الى حد كبير عن اتجاهات نمط الاستثمار ولعل ذلك يتطلب تحليل النقطة التالية ، من منطلق أن دراسة العلاقة بين الاستثمارات واستيعاب العمالة والبطالة تكون دراسة غير مكتملة اذا لم تأخذ فى الاعتبار السياسات الاقتصادية وبخاصة سياسة العمالة التى أثرت على استيعاب العمالة فى الاقتصاد المصرى خلال تلك الفترة (١٤) ·

ثالثا : اتجاهات سياسة التوظف (العمالة) المصاحبة لنمط الاستثمار المنفـــذ :

يمكن القول أن هذا النمط غير الملائم لتخصيص الاستثمارات بين القطاعات الاقتصادية بل ويبدو أن نمط استخدام هذه الاستثمارات داخل كل قطاع ، كان منفصلا الى حد كبير عن سياسات العمالة (أو التشغيل) أو سياسات استخدام قوة العمل المطبقة منذ أوائل السبعينات على الاقل وحتى بداية النصف الثانى من الثمانينيات ·

ففى الفترة من ١٩٦٠ ـ ١٩٧٣ كان التركيز على أساس ربط نمط الاستثمار بسياسات توظيف تعتمد على استيعاب أكبر عدد ممكن من العمالة فى قطاع الصناعة ويبدو أن ذلك لم يستمر كثيرا كما سيتضح من النقاط التالية من هذا البحث · حيث لم ينجح بالصورة المتوقعة له ·

اما فى الفترة من ١٩٧٤ ـ ١٩٨٧/٨٦ ، فقد ظهر الانفصال واضحا منذ البداية بين نمط الاستثمار وسياسات التوظف (أو العمالة) المصاحبة

له ٠ وهناك العديد من الدلائل التى تشير الى ذلك ٠ التى تدل على نمط الاستثمار كان متجها الى القطاعات ضعيفة الاستيعاب للعمالة بينما سياسات التوظف أو العمالة كانت منفصلة عن ذلك بصورة كبيرة ، حيث اعتمدت على خلق فرص عمل غير حقيقية أو مؤقتة كنوع من الاستسهال بدلا من الاعتماد على الاستثمار ونمطه فى خلق فرص عمل حقيقية وكانت كلها آلية ظاهرية للتوازن سرعان ماظهر عدم قدرتها على الاستمرار ، حيث اعتمدت على القطاعات التالية لتنفيذ تلك الآلية الى حد كبير :

١ ـ فقد أعتمدت على قطاع الهجرة الخارجية فى توفير فرص عمل سواء للعمالة القديمة ليحل محلها عمالة جديدة ، وللعمالة الجديدة التى تجد الفرصة ، حيث اتخذت الدولة الهجرة للخارج كسياسة صريحة منذ ١٩٧١ لتصدير العمالة ، وبدأت منذ هذا العام فى اصدار العديد من التشريعات الميسرة لعملية الهجرة الى الخارج (خاصة المؤقته) ، مما خفف من حدة مشكلة التشغيل فى مصر فى السبعينيات وبطء التفكير فى الحلول اللازمة لتحقيق الاستخدام الأمثل لعنصر العمل فى ظل الاستثمارات القومية المتاحة وبالنمط الذى يتلاءم مع ذلك ٠

وبالرغم من التضارب الشديد فى البيانات المتعلقة بالهجرة ، فلايوجد اختلاف على أن هذا الحجم كان فى تزايد مستمر بعد عام ١٩٧٣ ، والذى بلغ فيه عدد المهاجرين هجرة مؤقتة ١٤٩٠٠٠ مهاجر ، وصل فى أفضل التقديرات عام ١٩٨٠ الى ٩٥٨٦٣٢ مهاجر (١٥)، وقد بلغت ذروتها عام ١٩٨٤ حيث وصلت الى حوالى ٢ر٥ مليون مهاجر ، ووصل الرقم الى ٢٢٥٠٠٠٠ مهاجر(١٦) ٠ حسب تعداد ١٩٨٦ الذى اصدر نتائجه الاولية الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ٠

وقدرت أحد الدراسات أن البطالة كان يمكن أن تزيد بحوالى مليون عاطل خلال الفترة من ١٩٦٠ ـ ١٩٧٦(١٧) لو لم تحدث الهجرة الخارجية ومن ثم لعبت دورا هاما فى التخفيض من معدل البطالة ، الذى كان يمكن أن يحدث ٠

لكن يلاحظ فى الاونة الاخيرة ، ان معدلات الهجرة فى انخفاض

وبخاصة مع النصف الثانى من الثمانينيات وقدرت أحد الدراسات أن حجم العائدين سنويا يبلغ مائة ألف عامل ، ومن ثم بدأت تفقد تلك الآلية فعاليتها فى مجال للتوظف والتخفف من البطالة بل أصبحت هناك مشكلة العمالة العائدة التى من المحتمل أن تكون زادت من البطالة ٠

٢ ـ ومن ناحية أخرى أعتمدت سياسة التوظف على القطاع العام ، فى تحمل نسبة كبيرة من العمالة الزائدة كفرص عمل غير حقيقية وتوقف دوره تقريبا فى هذا المجال منذ عام ١٩٧٨ ٠

وتحمل القطاع الحكومى العبء الأكبر وبشكل رئيسى من بداية الفترة وحتى نهايتها (١٩٧٤ ـ ١٩٨٧/٨٦) ، حيث استمر فى استيعاب أعدادا كبيرة من العمالة الجديدة فى سوق العمل ، فى فرص عمل معظمها غير حقيقى ويكفى الاشارة كما يتبين من الجدول رقم (٤) من الملحق الاحصائى ، ان القطاع الحكومى استوعب حوالى ١ر٨ مليون عامل خلال الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٧/٨٦ ، تحتوى على نسبة كبيرة منها عمالة زائدة ، تصل فى أقل التقديرات حوالى ٣٠٪ ، ومع افتراض أن التطور المتوقع هو أن تنمو العمالة الحكومية بنفس معدل نمو السكان الذين تخدمهم فى حالة استقرار نوعيات الخدمات الحكومية وانماط تقديمها ، فان مقارنة بسيطة بين متوسط نمو العمالة الحكومية خلال تلك الفترة الذى يصل الى ٦ر٥٪ وبين متوسط نمو السكان الذى يصل الى حوالى ٩ر٢٪ تقريبا ، فان الفائض المتوقع فى العمالة الحكومية يصل الى حوالى ٤٨٪ ، واذا كان هذا تقديرا تقريبيا ، لأنه لا يوجد حصر دقيق حتى الآن للعمالة الحكومية الزائدة ، فان هناك العديد من المؤشرات التى تشير الى وجود هذا الفائض كارتفاع نسبة العمالة الحكومية الى السكان الى مايقرب ٢ر١ مرة خلال نفس الفترة ، ووصول نسبتها الى اجمالى قوة العمل الى حوالى ٨ر٢٦٪ عام ١٩٨٧/٨٦ ، بعد أن كانت ٥ر١٨٪ عام ١٩٧٤٠ وتزايد الرقم القياسى لتطورها بصورة واضحة (كما يظهر من جدول ٤) ٠

وكلها مؤشرات ، تدل على اعتماد تلك الفترة على آلية من آليات التوازن الظاهرى فى سوق العمل ، كاتجاه بديل واسهل من محاولة استخدام نمط الاستثمار يعمل على خلق فرص عمل منتجة ، فى القطاعات كبيرة الاستيعاب للعمالة ٠ وأهم ما يلاحظ أيضا أن آلية التوسع فى التشغيل فى

قطاع الحكومة ، كانت مرتبطة بسياسة التوسع فى التعليم بالرغم من عدم اتفاق الاخيرة الى حد كبير مع نمط الاستثمار المنفذ خلال تلك الفترة · وهو مايشير مرة أخرى الى انفصال سياسة التوظف عن سياسة الاستثمار ونمط الاستثمار المنفذ ·

ويلاحظ أن كل ذلك كانت له نتائجه الواضحة على هيكل العمالة وحجم ونمط البطالة ظهر واضحا مع منتصف الثمانينيات ، عندما بدات تتوقف تلك الآلية ويحدث تشبع للقطاعات التى كانت تقوم باستيعاب الجزء الاكبر من العمالة الجديدة كالقطاع الحكومى ، وتكفى الاشارة الى أنه مع انخفاض معدلات نمو العمالة الحكومية بين عامى ٨٥/١٩٨٦ ، ٨ر٤٪ ،٨٦/١٩٨٧ ، ٦ر٣٪ ، ظهر اتجاه البطالة السافرة واضحا · ومما يؤيد ذلك أيضا ، أن بعض التقديرات التى أجريت على سبيل المثال ما بين تعداد ١٩٦٠ و ١٩٧٦ بدون الهجرة ، والزيادة المفرطة » فى الاستخدام الحكومى ، فان معدل البطالة كان يمكن أن يصل الى ٨ر٢٥٪ عام ١٩٧٦(١٨) ونحن نضيف أن معدل البطالة عام ١٩٨٦ لو أجريت نفس التقديرات عليه بين تعـدادى ١٩٧٦ ، ١٩٨٦ فمن المتوقع أن يزيد معدل البطالة عن الرقم المعلن بكثير ·

٣ ـ أيضا كان نمو القطاع غير الرسمى (غير المنظم) وبخاصة فى الحضر ، من آليات قوى السوق غير المنظمة التى أدت الى ظهور مايسمى بظاهرة العمالة الهامشية منخفضة الانتاجية التى تتضمن توفير فرص عمل غير حقيقية بنسبة كبيرة ، حتى وصل العاملين بهذا القطاع عام ١٩٨٥ الى حوالى ٣ مليون مشتغل، كما قدرها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، ويبدو أن هذا النمو ، كان موقوتا ، حيث وصلت الطاقة الاستيعابية للقطاع غير المنظم ، الى حدودها القصوى ، خاصة فى ظل الركود الاقتصادى مع منتصف الثمانينيات ، حيث تتوقف هذه الطاقة بالدرجة الاولى على انتعاش الطلب المحلى على السلع والخدمات المنتجة بواسطة القطاع المنظم وغير المنظم (١٩) ·

ولما كانت السياسة الاقتصادية التى نفذت ، تستهدف تقليص الطلب المحلى فقد انعكس ذلك بالضرورة على قدرة وامكانيات القطاع غير المنظم على استيعاب المزيد من العمالة ·

وهو مايشير مرة أخرى الى الانفصال الواضح بين سياسة ونمط الاستثمار ، عن سياسة التوظف التى نفذت خلال تلك الفترة فى الاقتصاد المصرى ، وان التوازن فى « سوق العمل المصرى » لم يتحدد حجم التشغيل فيه بناء على تقاطع منحنيات العرض والطلب مستقلة عن بعضها البعض(٢٠) ٠

ولكنه كان توازنا ظاهريا ، ومن ثم كان لابد أن يصيبه الاختلال نتيجة اعتماده على آليات خاصة وموقوتة يصعب الاعتماد عليها طويلا ، وساعد على ذلك أن نمط الاستثمار حسب القطاعات الاقتصادية لم يكن فى الاتجاه الذى يؤدى الى علاج حقيقى لهذا الاختلال ، لأنه لم يكن فى الاتجاه الذى ينمى من الطاقة الاستيعابية والطاقة الانتاجية ، للقطاعات السلعية على وجه الخصوص والقادرة فى كل الاوقات على خلق ، فرص عمل حقيقية بل اتجه الى القطاعات الخدمية وعلى الاخص قطاعات الخدمات الانتاجية ضعيفة الاستيعاب للعمالة ٠

ويبدو أنه من المنطقى أن تبرز مشكلة البطالة السافرة فى مصر بشكل حاد ، عندما فقدت هذه الآليات فعاليتها ٠ وفشل نمط الاستثمار فى أن يتوجه الى الوجهة الصحيحة ٠ بل يمكن التوقع أن تزداد المشكلة تعقيدا مع استمرار ازدياد هيكل العمالة والتشغيل اختلالا ، طالما كان هناك افتقاد للسياسات والوسائل التى تعالج تلك الاوضاع ٠ وفى ظل استمرار هيكل العمالة والتشغيل فى حالة عدم التكيف التى تؤدى دائما الى تفاقم مشكلة البطالة وبخاصة فى صورتها الهيكلية ٠

ويبقى التساؤل الذى نحاول الاجابة عنه ، فى النقاط التالية ، حول مدى تأثير نمط الاستثمار وتلك الآليات على هيكل العمالة ومن ثم على حجم البطالة وطبيعتها ، وهل كان هيكل العمالة فى ظل نمط الاستثمار المنفذ ، يتشكل عند الوضع الذى يؤدى الى امتصاص المزيد من العمالة الجديدة فى فرص عمل حقيقية وفى الاتجاه الذى يعالج الخلل القائم فيه من حيث توزيع العمالة على القطاعات ، هذا ما سنحاوله فى التحليل التالى ٠

رابعا : مدى تأثير نمط الاستثمار على هيكل العمالة والبطالة (خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٨٧/٨٦) :

فى اطار اتجاهات سياسة التوظف (العمالة) ، وفى محاولة للربط بين نمط الاستثمار المنفذ على مستوى القطاعات الاقتصادية ، وهيكل العمالة ، سنحاول بحث ما اذا كان الاستثمار قد أدى الى التأثير سواء المباشر أو غير المباشر على هيكل العمالة وجعله فى الوضع الذى يؤدى الى حدوث المزيد من البطالة أم لا ٠ وذلك من خلال ما يمكن قد أحدثه من المزيد من الخلل فى هيكل العمالة ومن ثم ايجاد حالة من عدم التكيف فى سوق العمل (مع الأخذ فى الاعتبار السياسات الاخرى المصاحبة لذلك مثل سياسة التعليم وغيـــرها) ٠

واذا كان قد أحدث هذا الخلل أو عدم التكيف ، فهل أدى الى احداث المزيد من البطالة مع تزايد تلك الاوضاع ٠ ويبدو أن تحليل هيكل العمالة المصرية خلال الفترة من ١٩٦٠ ـ ١٩٨٧/٨٦ ، قد نجد فيه ما قد يجيب على تلك التساؤلات على النحو التالى :

١ ـ هيكل قوة العمل المصرية خلال الفترة من ١٩٦٠ ـ ١٩٧٣ :

بالرجوع الى البيانات والاحصاءات المتاحة والمحسوبة فى الجدول رقم (٥) فى الملحق الاحصائى يمكن الوصول الى النتائج التالية :

١ ـ يلاحظ أنه مع بداية عام ١٩٦٠ كان هيكل قوة العمل ، يشير الى أن قطاع الزراعة كان يستوعب أكبر نسبة من اجمالى قوة العمل ، وصلت الى ٥٤٪ بينما كانت فى قطاع الصناعة حوالى ١٠٪ ، وكان يعمل فى القطاعات السلعية ككل حوالى ٢ر٦٧٪ ، واستوعب قطاع الخدمات الانتاجية حوالى ٣ر١٤٪ وقطاع الخدمات الشخصية والاجتماعية حوالى ٤ر١٨٪ (منهم حوالى ٧ر١٧٪ فى قطاع الخدمات الحكومية وأخرى) واستوعب قطـــاع الخدمات ككل ٧ر٣٢٪ ٠

ومع نهاية عام ١٩٧٣ أصبح هيكل العمالة يشير الى انخافض نسبة العاملين بالقطاع الزراعى الى ٨ر٤٦٪ وازدياد نسبة العاملين فى قطاع الصناعة الى ٦ر١٢٪ من اجمالى قوة العمل أى لم تزد كثيرا رغم أن ذلك لا يتفق مع نمط الاستثمار المنفذ فى تلك ، وانخفضت النسبة الكلية للعاملين فى القطاعات السلعية الى ٣ر٦٣٪ ٠

ومن ناحية أخرى كانت نسبة العاملين فى قطاع الخدمات الانتاجية حوالى ٣ر١٤٪ أى لم تزد ، وفى قطاع الخدمات الشـــخصية والاجتماعية وصلت النسبة الى ٤ر٢٢٪ وأصبح قطاع الخدمات ككل يستوعب حوالى ٧ر٣٦٪ من اجمالى قوة العمل ٠

(ب) أما النتيجة النهائية التى يمكن الوصول اليها من التغيرات فى هيكل العمالة فى تلك الفترة ، ان قطاع الزراعة استوعب حوالى ٨ر٣١٪ من اجمالى العمالة الجديدة التى اضيفت على هذا الهيكل ، وقطاع الصناعة استوعب فقط ٤ر١٦٪ والباقى فى القطاعات الأخرى ٠ وبلغت النسبة الاجمالية لاستيعاب القطاعات السلعية للعمالة الجديدة حوالى ٥٥٪ بينما استوعب قطاع الخدمات حوالى ٤٥٪ (وقد استوعب قطاع الخدمات الحكومية حوالى ٧ر٢٥٪ تقريبا) ٠

ويتضح من ذلك أن نمط الاستثمار المنفذ لم يؤدى الى ذهاب العمالة الجديدة وتحويل العمالة القديمة ، الى القطاعات الاكثر انتاجية كما كان متوقعا ، حيث ذهب الجزء الاكبر للزراعة والخدمات وليس الى الصناعة بالصورة التى كانت متوقعة (وهو مايحتاج الى تفسير سنوضحه فى النقطة الخامسة من هذا البحث) ٠

وتشير هذه التغيرات أيضا ، الى بداية اختلال هيكل العمالة ، حيث استوعب قطاع الخدمات الحكومية نسبة أكبر بكثير من النسبة التى استوعبها قطاع الصناعة ٠

٢ ـ هيكل قوة العمل المصرية خلال الفترة من ١٩٧٣ ـ ١٩٨٧/٨٦ :

أيضا بالرجوع الى بيانات الجدول رقم (٦) من الملحق الاحصائى ، يمكن الوصول الى النتائج التالية :

(أ) بدأت تلك المرحلة ، بهيكل العمالة المتأثر بنمط الاستثمار المنفذ فى الفترة من ١٩٦٠ ـ ١٩٧٣ ، حيث كان هذا الهيكل يشير عام ١٩٧٤ ، الى وجود حوالى ٥ر٤٥٪ من اجمالى قوة العمل فى قطاع الزراعة و ٣ر١٢٪ فى قطاع الصناعة ، والباقى فى القطاعات السلعية الاخرى ، ليصل اجمالى

قوة العمل فى القطاعات السلعية الى حوالى ٨ر٦١٪ من اجمالى قوة العمل المصرية ، مع احتفاظ القطاعات الخدمية بنسبة ٢ر٣٨٪ (منهم حوالى ٣ر٢٤٪ فى قطاع الخدمات الشخصية والاجتماعية وقطاع الخدمات الانتاجية حوالى ٩ر١٣٪ من اجمالى قوة العمل) ٠

(ب) أما فى عام ١٩٨٧/٨٦ ، بالمقارنة بعام ١٩٧٤ فقد انخفضت الاهمية النسبية للعمالة فى القطاع الزراعى الى ٤ر٣٤٪ من اجمالى قوة العمل ، وزادت قليلا فى قطاع الصناعة الى ٢ر١٤٪ والباقى فى القطاعات الأخرى (بترول وتشييد وكهرباء) ومن ثم أصبح يعمل فى القطاعات السلعية بنسبة اجمالية وصلت الى حوالى ٨ر٥٣٪ من قوة العمل المصرية ، وهى أقل بكثير عن ما كانت عليه عام ١٩٧٤ ، حيث كانت ٨ر٦١٪ ٠

وتشير تلك التغيرات أن نمط الاستثمار كان متجه الى قطاعات غير مستوعبة للعمالة مثل قطاع البترول والصناعة والكهرباء ، دون الاتجاه الى قطاع الزراعة وقطاع التشييد ، ودون النظر الى فترة التحول الهامة التى بدأت فى عقد السبعينيات من حيث مشكلات العمالة (وكذلك الاستثمار) والتى تعتبر الى حد كبير على نقيض افتراضات الستينيات المتعلقة بعرض العمل غير المحدد للعمالة وبخاصة فى قطاع الزراعة ٠

(جـ) ومن ناحية أخرى ، نجد أن قطاع الخدمات الانتاجية كان يعمل به حوالى ٣ر١٧٪ عام ١٩٨٧/٨٦ بينما كانت تلك النسبة حوالى ٩ر١٣٪ عام ١٩٧٤ ٠ ومن الواضح أن نسبة الزيادة فى العمالة بقطاع الخدمات الانتاجية كانت طفيفة ولا تقارن بنسبة الاستثمارات التى خصصت لهذه القطاعات كما ذكرت من قبل(٢١) ٠ وهو ما يشير الى عدم تكيف نمط الاستثمار فى الاتجاه الذى يزيد الطلب على العمالة المتدفقة فى جانب العرض ، ومن ثم فان النتيجة لمتوقعة هو تزايد البطالة (مع ثبات العوامل الأخرى) ٠

أما قطاعات الخدمات الشخصية والاجتماعية فقد بلغت العمالة فيها حوالى ٢٩٪ من اجمالى قوة العمل بعد أن كانت ٣ر٢٤٪ عام ١٩٧٤ ، منهم حوالى ٦ر٢٦٪ فى قطاع الخدمات الحكومية بعد ان كانت ٢ر٢٢٪ عام ١٩٧٤ ٠

ومن ثم فقد زادت الاهمية النسبية لقطاع الخدمات ، حيث وصلت الى ٢ر٤٦٪ عام ١٩٨٧/٨٦ بعد دأن كانت ٢ر٣٨٪ عام ١٩٧٤ ٠

(د) ويلاحظ أخيرا أنه خلال ١٩٧٤ ـ ١٩٨٧/٨٦ ، دخل سوق العمل زيادة كلية فى العمالة حوالى ٩ر٣٦٦٢٦ ألف عامل ، وقـــد ذهبت على النحو التالى :

استوعب قطاع الزراعة ٩ر٥٪ ، وقطاع الصناعة ١ر١٩٪ وقطـــاع البترول ٥ر١٪ والتشييد ٨ر٦٪ وباجمالى حوالى ٣ر٣٣٪ فى القطـــاعات الســـلعية ٠

وحوالى ٤ر٣٥٪ فى قطاع الخدمات الانتاجيـــة و ٣ر٤١٪ فى قطاع الخدمات الشخصية والاجتماعية ، (استوعب قطاع الخدمات الحكومية وحده حوالى ٧ر٣٧٪) من الزيادة الكلية للعمالة الجديدة ٠ وبالجمالى حوالى ٧ر٦٧٪ للقطاعات الخدمية ٠

ولعل ذلك يفسر بوضوح ما انتهى اليه هيكل العمالة من اختلال فى ظل نمط الاستثمار المنفذ ، فمن الواضح أن كل عامل واحـــد كان يوظف فى القطاعات السلعية كان يوظف مقابله ثلاثة عمال فى قطاع الخدمات ، وهو مايدل على اختـــلال توزيع قوة العمل بوضوح والتحيز بشكل كبير نحو قطاع الخدمات ٠

ومن ثم ، فانه يمكن القول ، ان نمط الاستثمار وتوزيعه على القطاعات الاقتصادية لم يكن متكيفا مع عرض العمـــالة ، ولم يؤدى الى تصحيح الاختلال بين عرض وطلب العمالة ، بل زاده اختلال ، وأدى الى وجود هيكل لقوة العمل يعانى من اختلال واضح ، وهو ما أدى فى النهاية الى جعل هيكل قوة العمل غير قادرة على استيعاب المزيد من العمالة من ناحية ، فى الوقت الذى كان نمط الاستثمار متجها دائما نحو القطاعات غير المستوعبة للعمالة الجديدة أوضعيفة الاستيعاب لها ولعل هذا التأثير (الى جانب عدد من السياسات والمتغيرات الأخرى) هو الذى أدى الى تفاقم مشـــكلة البطالة السافرة خلال الفترة من ١٩٧٤ ـ ١٩٨٧/٨٦ على وجه الخصوص وخاصة اذا ما أخذنا فى الاعتبار مجموعة الملاحظات التالية :

خامسا : بعض الملاحظات الاساسية المتعلقة بمدى تأثير نمط الاستثمار على هيكل العمالة والبطالة :

يشير التحليل فى النقاط السابقة من هذا البحث الى أن نمط توزيع الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية قد لعب دورا غير مباشرا فى تزايد البطالة السافرة ، بل والبطالة المقنعة ونقص التشغيل عبر الفترة محل الدراسة ، وذلك من خلال احداثه لاختلال واضح فى هيكل العمالة وتوزيعه بين القطاعات الاقتصادية ٠

فعلى الرغم من أن معدلات الاستثمار الثابت الاجمالى قد حققت معدلات نمو مرتفعة فى الستينيات ، وكذلك فى الفترة من منتصف السبعينيات حتى بداية الثمانينيات ، الا أن المثير حقا ان حجم البطالة السافرة قد نما بمعدل سنوى بلغ ٣ر١٠٪ سنويا خلال الفترة بين تعداد ١٩٦٠ وتعداد ١٩٧٦ ، مقابل معدل نمو مرتفع أيضا حوالى ٩٪ سنويا بين تعداد ١٩٧٦ و ١٩٨٦ ، مع ارتفاع هذا الحجم فى كل الأحوال من تعداد لآخر (أنظر الجدول رقم (٧) فىالملحق الاحصائى) ٠ مما يرجع جذور المشكلة الى فترة تمتد الى أكثر من خمسة وعشرون عاما وهى فترة الدراسة ، وان تلك المشكلة يكمن علاجها فى كيفية أخذ مشاكل التشغيل والبطالة فى الاعتبار عند توزيع الاستثمارات على القطاعات واختبار الفن الانتاجى ٠

وخاصة اذا أخذنا فى الاعتبار أن نمط الاستثمار من ناحية أخرى عندما يتجه الى القطاعات ضعيفة الاستيعاب للعمالة دون القطاعات المستوعبة للعمالة بدرجة كبيرة مثل قطاع الزراعة ، فانه يمارس تأثيره السلبى على معدلات نمو تلك القطاعات الاكثر استيعابا ويجعلها عاجزة عن استيعاب المزيد من العمالة الداخلة فى سوق العمل ٠

وهو فى ذلك يفقد هيكل العمالة قدرته على التكيف مع نمط العرض من العمل المتاح ويجعله فى وضع يؤدى الى أحداث المزيد من البطالة ٠ ومعنى ذلك أن نمط الاستثمارساعد على خلق حالة من عدم التكيف فى سوق العمل وهيكل العمالة (ضمن عوامل أخرى) تؤدى دائما الى وجود المزيد من البطالة ٠

ويبدو أن الأمر يتطلب طرح عدد من الملاحظات التى تفسر ذلك ، والتى يمكن التعرض لها بالتحليل على النحو التالى :

١ - يلاحظ أن الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٧٣ شهدت معدل بطالة سافرة منخفض حيث كان ٢ر٢٪ عام ١٩٦٠ ، ووصـــل عام ١٩٧٣ الى ٩ر١٪ تقريبا (٢٢) وقد يفسر ذلك أن معامل العمالة والمتمثل فى نسبة عدد العمال وأجورهم الى الأموال المستثمرة كان ضمن معايير توزيع الاستثمارات فى الخطة ١٩٦١ - ١٩٦٥ ، بفرض تشغيل أكبر عدد ممكن من العمال فى ظل الأموال المستثمرة (ضمن معايير أخرى) (٢٣) ٠

مع ملاحظة ، ان تلك الالية قد توقفت مع نهاية عام ١٩٦٥ ، وبدأت تطغى آلية أخرى متعلقة بسياسة العمالة المتعلقة بضمان تعيين الخريجيين والمسرحين من الجيش وسياسة التوظف أو الاستخدام الكامل وسياسة التعليم غير المرتبطة باتجاه نمو الاستثمار الى حد كبير ، والتى انفصلت بالتالى عن الخط المتعلق بربط نمط الاستثمار بمعيار العمالة ، وأصبحت البطالة المقنعة فى تلك الفترة هى ناتج هذا الخط ٠

٢ - يؤيد ذلك أنه بعد عام ١٩٧٣ ظهر واضحا أن معدل البطالة السافرة كان يزيد بمعدلات كبيرة حيث وصل عام ١٩٧٦ الى ٧ر٧٪ ، وعام ١٩٨٦ الى ٧ر١٤٪ ، (انظر الجدول رقم ٧ بالملحق الاحصائى) ٠ ويرجع ذلك الى الأسباب التالية :

(أ) ان نمط الاستثمار اتجه الى التركيز على القطاعات ضـــعيفة الاستيعاب للعمالة كما اشرت قبل ذلك ، ويكاد يكون الفصل عن عمليـــة التشغيل فى الكثير من القطاعات (انظر تحليل النقطة الاولى والثانية من البحث) ٠

(ب) ان آلية التوازن الظاهرى فى سوق العمل التى بدأت بعد عام ١٩٧٣ وصلت الى قمة اداءها خلال فتـــرة السبيعينات والتى عملت على استيعاب عدد كبير من العمالة وبخاصة من خلال خلق فرص عمل غير حقيقية سواء بسياسات منظمة طبقت على وجه الخصوص على القطاع الحكومى ، أو بآليات غير منظمة كما حدث فى القطاع غير المنظم ٠

مع ملاحظة أن امتصاص قطاع الخدمات بشقيه الحكومى والخاص لعدد كبير من الزيادة فى قوة العمل لا يعد مساهمة فى حل مشكلة البطالة ، كما أنه لا يسفر عن اعادة توزيع للعمالة بين القطاعات الاقتصادية ، ولكنه فى حقيقة الأمر ما هو الا تحويل لنقص التشغيل وانخفاض الانتاجية من قطاع اقتصادى الى قطاع أخر (٢٤) ٠

وقد استكملت تلك الآلية ، بآليات تعمل على خلق فرص عمل مؤقتة ، كما حدث فى سياسات الهجرة ، وقد اتضح أن تلك الآلية للتوازن الظاهرى كانت لا يمكن أن تستمر بهذه الصورة حيث وصلت القطاعات المتلقية للعمالة الى حالة تشبع صارت بعدها لا تستطيع أن تستوعب أعداد جديدة ، كما حدث فى القطاع الحكومى والقطاع العام والقطاع غير المنظم(٢٦) ، بل أصبحت قطاعات طاردة مثل قطاع الهجرة الخارجية ٠

ولعل ذلك يشير الى أنه اذا ما لم تؤخذ مسألة التشغيل فى الاعتبار عند توزيع نمط الاستثمار على القطاعات الاقتصادية فمن المتوقع أن تتفاقم مشكلة البطالة والتشغيل بدرجة أكبر فى المستقبل ٠

٣ ـ يلاحظ أن نمط الاستثمار من ناحية الفن الانتاجى على المستوى القومى قد اتجه الى أن يكون نمطا كثيفا لرأس المال بصورة متزايدة وهو ما كان له انعكاسه على نمط توزيعه بين القطاعات الاقتصادية ، حيث وجد أن المعامل الحدى لرأس المال / العمل على المستوى القومى كان ٥ر١٦ ألف جنيه وذلك خلال الخطة الخمسية ٨٢/١٩٨٣ ـ ٨٦/١٩٨٧ (٢٦)، (بينما تراوح هذا المعامل بين القطاعات المختلفة من ٣ر٣٧١ ألف جنيه فى قطاع البترول ومنتاجته ، ٩ر١٧٣ ألف جنيه فى قطاع الكهرباء و ٢ر١٩ ألف جنيه فى قطاع الصناعة و ٥ر٧ ألف جنيه بقطاع الزراعة) ، بينما كان هذا المعامل الحدى لرأس المال / العمل فى الخطة الخمسية ٦١ ـ ١٩٦٥ ، حوالى ١٦٥٠ أو ١٥٤٠ جنيها شاملا التغير فى المخزون أو بدونه ٠

وترجع تلك الزيادة فى جزء كبير منها الى تزايد الكثافة الرأسمالية فى الانشطة المدرجة بالخطة ٨٢/١٩٨٣ ـ ٨٦/١٩٨٧ ٠ وهو ما كان يتطلب أن ينخفض هذا المعامل فى الخطة التالية ٨٧/١٩٨٨ ـ ٩١/١٩٢ ٠ ويبدو أن

ذلك لم يحدث حيث اتضح أن هذا المعامل وصل فى الخطة ١٩٨٨/٨٧ ـ ٩١/ ٩٩٢ ١تقريبا الى حوالى ١ر٢١ ألف جنيه(٢٧) ٠

رغم أن ذلك له تأثير على أوضاع العمالة والبطالة ، حيث اتضح من بعض الدراسات أن استخدام بديل أقل كثافة لرأس المال من خلال اختبار معامل رأس المال/العمل أقل ، يؤدى الى اضافة ٧٧٦٠٨٤ فرصة عمل جديدة فى الخطة ١٩٨٨/٨٧ ـ ١٩٩٢/٩١ ٠ مقارنة بالبديل الاعلى كثافة لرأس المـــال (٢٨) ٠

وتجدر الاشارة الى ان الكثير من الدراسات أكدت على ظاهرة ارتفاع معدل تكثيف رأس المال فى الاقتصاد المصرى ، وبعضها رأى أن زيادة الانفاق الاستثمارى قد أدى الى تكثيف رأس المال فى اقتصاد يتميز بعرض غير محدود لقوة العمل ، بينما أدت سياسات التوازن الظاهرى الى زيادة التوظف بأكثر من حاجة الاقتصاد ، حتى أنه أصبح يوصف بأنه اقتصاد كثيف لرأس المال كثيف العمل(٢٩) أى يعانى من اختلال التوليفة بين عنصر العمـــل ، وعنصر رأس المال وهو بعد هام من أبعاد هذه الدراسة محل البحث ٠

٤ ـ يلاحـــظ أنه بالرغم من أن الخطـــة ١٩٨٨/٨٧ ـ ١١٩٢/٩١ استهدفت تصحيح الاختلال الهيكلى فى توزيع العمـــالة بين القطـــاعات الاقتصادية الانتاجية والخدمية بحيث تستوعب القطاعات الانتاجية ١ر٥٥٪ من الزيادة فى العمالة فى الفترة ١٩٨٨/٨٧ ـ ١٩٩٢/٩١ وهى نسبة أكبر من النسب المحققة فى الفترات السابقة (من ١٩٦٧/٦٦ ـ ١٩٨٧/٨٦) ٠

الا أنه بدراسة نمط توزيع الاستثمار حســـب طبيعة المشروع تبين ، سيادة الاتجاهات نحو الكثافة الرأسمالية كما اشرت فى النقطة السابقة ، ومن ثم فمن المتوقع ضآلة فرص العمل التى ستتيحها تلك الخطة خـــاصة اذا ما علمنا أن نسبة كبيرة من الاستثمارات التى تخص الوحدات الانتاجية نفسها تتجه الى الاحلال والتجديد بدلا من التوسع فى الطاقات الانتاجية حيث كانت توزيع الاستخدامات الاستثمارية فى الخطة ١٩٨٨/٨٧ ـ ١٩٩٢/٩١ ، حوالى ٢ر٢١٪ لمشروعات الاحلال و ٢ر٣٠٪ لمشروعات الاستكمال ، ٦ر٤٨٪ (وهى مواصلة لنفس الخط الذى كانت عليه تلك التوزيعات فى الخطـــة

١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ ، حيث كانت ٧ر٢٣٪ و ٩ر٦٢٪ ، ٤ر١٢٪ على التوالى)(٣٠) ٠ وهو وضع لا يساعد على خلق فرص العمـــل المطلوبة وتوزيعها على القطاعات الاكثر استيعابا للعمالة ٠

ولقد آن الأوان أن تضع الدولة أهداف التشغيل والعمالة فى نمط الاستثمار سواء على المستوى القومى أو القطاعى أو حتى على مستوى المشروع الواحد ٠ ولعل ذلك ينقلنا الى بعض الملاحظات حول نمط توزيع الاستثمار على المستوى القطاعى وذلك كما يلى :

٥ - لوحظ أنه رغم الآمال الكبيرة التى عقدت على قطاع الصناعة التى يجب أن يضطلع بها فى قيادة النمو التوظف (وغيرها) ، من منطلق أن قطاع الصناعة أكثر القطاعات ديناميكية وأقدرها على قيادة الاقتصاد الى مرحلة النمو المستتب والمتواصل(٣١) والتى على أساسها كان هذا القطاع يحظى فى الخطط المتتالية بالنصيب الاكبر من اجمالى الاستثمارات القومية حيث استحوذ على أكثر من ٢٥٪ منها فى المتوسط منذ منتصف الخمسينات حتى اخر خطة منفذة ٠

الا أنه لوحظ عليه ، أنه لم يقم بالدور المنتظر منه ، أن يحقه فى مجال التوظف حيث كان معدل اسهامه فى خلق فرص التوظف (العمل) أقل بكثير مما استحوذ عليه من استثمارات ، بدليل أن حجم ونسبة العمالة فيه لم يتغير كثيرا من عام ١٩٦٠ الى ١٩٨٧/٨٦ ، كما اتضح من تحليل هيكل العمالة فى النقطة الرابعة من هذه الورقة ٠

ولعل مما يدل على ذلك أيضا ، أنه بدراسة المعاملات الفنية لتكلفة فرص العمل وباستخدام استمارات استبيان لدراسة سوق العمل ، تبين أن القطاع الصناعى غير قادر على تحقيق الرقم المستهدف بالخطة ١٩٨٣/٨٢ - ٨٦/ ١٩٨٧من العمالة وهو ٤٤٦٦٠٠ فرصة عمل(٣٢) حيث تبين أنه فى ظل تكلفة حدية لفرصة العمل تساوى ٤٢٦٠٤ جنيها ، فان القطاع العام الصناعى لن يخلق سوى ١٦٠٥٩٤ فرصة عمل ، فى حين أن القطاع الخاص ســوف يحقق ١٠٣٧٤٦ فرصة عمل فقط (أى حوالى ٢٦٤٣٤٠ على مستوى قطاعى الصناعة ككل ونسبة ٥٩٪ فقط من المستهدف) ٠ ويبدو أن ذلك يرجع الى العديد من الاسباب لعل من أهمها :

(الموارد البشرية)

(أ) تميز نمط الاستثمار داخل قطاع الصناعة بالاتجاه الى الكثافة الرأسمالية بدليل أن الجدول رقم (٨) فى الملحق الاحصائى يشير الى أن المعامل الحدى لرأس المال / العمل ظل مرتفعا طوال الفترة من ١٩٧٣ - ١٩٨٧/٨٦ حيث كان ٥ر١٨ ألف جنيه عام ١٩٧٤ ووصل الى ٢ر٢٠ ألف جنيه عام ١٩٨٧/٨٦ بمتوسط حوالى ١٨ ألف جنيه خلال الفترة كلها) وهو ما يشير الى ارتفاع الكثافة الرأسمالية فى قطاع الصناعة ، مما أدى الى عجزه عن استيعاب القدر المنتظر من العمالة ٠

ويؤيد ذلك العديد من الدراسات التى تعرضت لهذا الموضوع ، حيث اتضح أن الرقم القياسى لمعامل رأس المال/العمل باستخدام الأصول الثابتة وصل الى ٦ر١٤٩ نقطة عام ١٩٨٢/٨١ بالمقـــارنة بعام ١٩٧٤ كســـنة أساس (٣٣) ٠

(ب) بل ويزيد المشكلة تعقيدا أن الكثافة الرأسمالية فى القطاع العام الصناعى كبيرة وأيضا فى القطاع الخاص بمكوناته المختلفة ، وخاصة فى القطاع الخاص الصناعى الذى يشمل الوحدات التى بها عشرة عمال فأكثر والقطاع الاستثمارى (الخاضع لقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته) ٠ حيث كانت معدلات نمو الكثافة الرأسمالية فى القطاع الخاص وبخاصة بعد عام ١٩٧٤ وحتى أوائل الثمانينات ، مرتفعة بحوالى ١٣ ضعفا عن مستواها فى بداية الفترة وبالمقارنة بعام ١٩٧٤/١٩٧٥ ، وكانت أكبر من الارتفاع الذى حدث فى معدلات نمو الكثافة الرأسمالية فى القطاع العام الصناعى التى ارتفعت الى ١٨ ضعفا خلال نفس الفترة (٣٤) ٠

ودلالة ذلك أن القطاع العام الصناعى رغم أنه يضم حوالى نصف العمالة فى القطاع الصناعى ، الا أنه بسبب ارتفاع الكثافة الرأسمالية واحتوائه على فائض عمالة متراكم من سنوات سابقة ، ومن منطلق أن زيادة التوظف بقدر كبير لا تبرره الحاجة الاقتصادية فى فترة سابقة فى هذا القطاع قد أضعف قدرته على استيعاب المزيد من العمالة ، فقد اتجهت العمالة فى القطاع العام الصناعى الى الانخفاض ، ويشير الى ذلك الجدول رقم (٩) فى الملحق الاحصائى ٠

حيث يتضح أن العمالة فى القطاع العام الصناعى انخفضت معدلات نموها وبخاصة بداية من عام ١٩٧٨ (بعد أن تغيرت سياسة التعيين فيه)، حيث كان معدل النمو ٣ر٨٪ بعد أن كان ٨ر١٠٪ عام ١٩٧٦ ، ثم انخفض بصورة كبيرة جدا عام ١٩٧٩ حيث وصل الى ٩ر١٪ ، وظل هذا الانخفاض يتزايد حتى وصل معدل الانخفاض عام ١٩٨٧/٨٦ حوالى ٣ر٨٪ ليشير أيضا الى انخفاض الرقم المطلق للعمالة فى هذا القطاع ٠

وأهم ما يلاحظ أنه اذا كان هذا الوضع يثير القلق حول قدرة قطاع الصناعة على خلق فرص عمل جديدة ، فان الاتجاه المتزايد للكثافة الرأسمالية فى القطاع الخاص الصناعى يجعلنا نتشكك فى أن يساهم هو الاخر ، بوضعه الحالى فى استيعاب عدد كبير من الداخلين فى سوق العمل ٠ وبخاصة كما أشرت الى أن معدلات نمو الكثافة الرأسمالية فى هذا القطاع كانت أكبر من القطاع العام الصناعى وقد أشارت الى ذلك أيضا دراسة أجريت على الفترة من ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠ ، واتضح منها أن معدل نمو رأس المـــال فى القطاع الخاص الصناعى كانت أكبر فى معظم الصناعات عن القطاع العام الصناعى، مثل صناعة الغزل والنسيج والملبوسات ، والاحـــذية والاثاث والزجاج والماكينات عدا الكهربائية ، وصناعة الماكينات والاجهزة والمهمات الكهربائية أى حوالى ٨ صناعات من ١٢ صناعة شملتها الدراسة) ٠ ومن ثم كان معدل نمو كثافة رأس المال أكبر فى كل تلك الصناعات فى القطاع الخاص عنها فى القطاع العام الصناعى (انظر فى ذلك الجـــدول رقم (١٠) من الملحق الاحصائى) ٠ وقد تأثرت بالتالى معدلاتنمو العمالة فى تلك الصناعات(٣٥)٠

ويبدو أن المسألة تحتاج الى مراجعة العديد من السياسات الخاصـة بالاستثمار والاجور والاعفاءات الممنوحة لبعض مكونات القطاعالخاص(٣٦) وسعر الفائدة ، والتعليم ، والعمالة ، بحيث يرتبط اعادة تصـــحيح نمط الاستثمار بتصحيح تلك السياسات ٠

(ج) أيضا من الأسباب الهامة لعدم نجاح قطاع الصناعة فى استيعاب العدد المنتظر من العمالة ، واتجاهه الى المزيد من الكثافة الرأسمالية ، ان سياسات الاستثمار (التنمية) تجاه هذا القطاع اتبعت سياسة الاحلال محل الواردات ، والتى ترتب عليها خلق صناعات كبيرة الحجم ذات كثافة رأسمالية مرتفعة ، ومن ثم اتجهت معظم الاستثمارات الصناعية الى صناعات يرتفع

فيها معامل رأس المال / العمل كصناعة الكيماويات والصناعات البترولية ، والصناعات غير المعدنية وصناعة المعادن الاساسية ، وصناعة الحـــديد والصلب والسلع الاستهلاكية المعمرة كالسيارات والثلاجات ، وقد ساعد على ذلك سياسات أخرى مثل سياسة الاقتراض(٣٧) وسياسات الحماية ٠

مع ملاحظة أن سياسة الاحلال محل الواردات ، أدت الى تزايد الاعتماد على المستلزمات المستوردة من الخارج ذات الكثافة الرأسمالية المرتفعة(٣٨)٠

بينما أثبتت كثير من الدراسات الحديثة نسبيا (والحديثة) ان سياسة تشجيع الصادرات الصناعية تعتبر أكثر كثافة عمالية من سياسة الاحلال محل الواردات حيث خلصت أحد الدراسات عن الصناعة فى كوريا الى أن معامل العمل/رأس المال للسلع الصناعية المصـــدرة يبلغ ٤٤ر٣ بالمقارنة بـ ٩٨ر١ بالنسبة لسلع الاحلال محل الواردات(٣٩) ٠

(د) ساعد أيضا على ضعف القطاع الصناعى فى استيعاب المزيد من العمالة ، ان تلك الاتجاهات ، أدت الى حدوث تغيرات جوهرية فى هيكـــل الانتاج الصناعى تمثل فى انخفاض النصيب النسبى للصناعات الاستهلاكية المستوعبة للعمالة بدرجة كبيرة ولصالح الصناعات الوسيطة والرأســمالية ضعيفة الاستيعاب للعمالة بصورة كبيرة(٤٠) ٠

(هـ) دعم هذا الاتجاه أيضا ، أن أسلوب اختيار التكنولوجيا المستوردة والمستخدم فى الصناعة المصرية ، وفى ظل ضعف القدرات التكنولوجية المحلية ، قد أعتمد بقدر كبير ، فى رأى البعض(٤١) ، على المتاح فى الاسواق العالمية دون الاخذ فى الاعتبار مدى توافر الموارد الاقتصادية وكان أعلى المعروض من هذه التكنولوجيات تعقيدا كان أكثرها ابهارا للمنظم المصرى ، وهو أيضا أعلاها كلفة رأسمالية مما أدى الى ارتفاع كبير فى معدل تكثيف رأس المال فى قطاع الصناعة المصرية ٠

(و) وأخيرا يلاحظ من الاسباب الهامة لضعف قطاع الصناعة فى استيعاب المزيد من العمالة ـ أنه اتجه الى الصناعات الكبيرة دون المتوسطة أو الصغيرة رغم أن الاخيرة تكاليفها الاستثمارية أقل ، حيث رأى البعض من فترة كبيرة ، أنه كان من الممكن تصور حالة لا يؤدى فيها زيادة التوظف

الى انخفاض قدرة القطاع الصناعى على زيادة التوظف لو أن ذلك حدث بالتوازى مع زيادة الاهتمام بالتوسع فى المشروعات الصغيرة الحجم والصناعات الصغيرة وزيادة أساليب الانتاج كثيفة العمل ، وتطويع التكنولوجيا لاوضاع العرض غير المحدود(٤٢) ٠

ورغم أن ذلك الاتجاه يطالب به منذ فترة طويلة ، الا أنه لازال فى دور الحوار والمناقشات على مستويات متعددة دون ظهور السياسات الملائمة لتشجيع الصناعات الصغيرة المنخفضة الكثافة الرأسمالية ، ورغم انخفاض الكثافة الرأسمالية فى الصناعة تبعا للحجم ، كما اتضح من بعض الدراسات فى هذا المجال ، والتى اشارت الى أن الاستثمارات المطلوبة لتشغيل عامل فى الصناعة (٥٠ عامل فأكثر) تكفى لتشغيل أربع عمال فى الصناعات من ١٠ ـ ٥٠ عامل (٤٣) ٠

وهو مايشير الى مقدرتها الكبيرة فى استيعاب المزيد من العمالة ولعل ذلك هو التطور المطلوب لقطاع الصناعة والمفتقد من فترة طويلة ، وخاصة المتعلقة بخلق صناعات مغذية للصناعات الكبيرة ، على أن تعتبر حقول للتدريب على الفنون الانتاجية المختلفة ، من منطلق أنها تقوم على مبدأ التكامل مع الصناعات الكبيرة الحجم) ٠ خاصة اذا علمنا أن ٨٤٪ من احتياجات الألكترونيات و ٨٨٪ من احتياجات مصانع الدراجات فى اليابان تقوم المصانع الصغيرة بتوريدها هو مايعنى أنها يمكن أن تحقق هدفى تعظيم الناتج وتعظيم فرص العمل فى نفس الوقت ، على مستوى القطاع الصناعى(٤٤) ٠

٦ ـ يلاحظ أيضا على نمط الاستثمار على المستوى القطاعى أنه اهمل قطاع الزراعة طوال فترة الدراسة ، دون التفرقة بين افتراضات بدايات الستينيات المتعلقة بوجود فائض عمالة ٠ وبين افتراضات وظروف السبعينيات التى حولته الى قطاع طارد للعمالة ، يعانى من عجز موسمى فى العمالة على الأقل ٠ والأخطر أن هذا الاتجاه ارتبط بانخفاض معدل نمو الناتج الاجمالى بتكلفة عوامل الانتاج الزراعى (الثابتة) ، من ٣ر٧٪ فى الفترة من ١٩٥٩/١٩٦٠ ـ ١٩٦٥/١٩٦٦ ، الى ١ر٦٪ فى الفترة من ١٩٦٦/١٩٦٧ ـ ١٩٧٣ ثم الى ٣٪ فى الفترة من ١٩٧٤ ـ ١٩٨٠/١٩٨١ ، وأيضا حوالى

٣٪ فى الفترة من ١٩٨٢/٨١ ـ ١٩٨٧/٨٦(٤٥) ، وكانت من النتائج الطبيعية لضعف مقدرة القطاع الزراعى المتمثل فى ضعف معدلات نموه ، الناتجة عن انخفاض الاستثمارات القومية الموجهة اليه ، هو انخفاض معدلات استيعابه للعمالة كما اتضح من التحليل فى النقطة الرابعة من هذا البحث ٠

رغم أن الكتابات والاتجاهات الفكرية الحديثة كلها تشير الى أمكانية الابقاء على القطاع الزراعى كقطاع مستوعب للعمالة دون خلق فائض عمالة فيه ، من خلال تنمية الصـــــناعات الريفية ، واقامة المجتمعات الزراعية الصناعية ، وحلا لمشكلة تناقص العمالة فيه (وخاصة فى مواسم الذروة) وتلافيا لانتقالها للضغط على القطاعات الأخرى ، خاصة وأن التجربة أثبتت أنها تتجه من الزراعة الى الخدمات ، وتدعيما لاتجاه الميكنة الزراعية الذى نما بشكل واضح فى فترة الدراسة ٠

٧ ـ يرتبط بذلك ، أن بعض الدراسات لاحظت أن نمط الاســتثمار لا يربط بين مقدار ما يساهم به القطاع فى الناتج المحلى الاجمالى وما يستطيع أن يستوعبه من عمالة ، فمثلا لوحظ أن القطاع الزراعى يساهم بما يقرب من ٢٠٪ من الناتج المحلى نجد أن نصيبه من الاستثمارات لم يتعد نسبة ٧٪ ، أو ٩٪ وذلك فى النصف الاول من الثمانينات بينما على النقيض نجد أن قطاع الصناعة وقطاع الاسكان لا تتعدى مساهمتها فى الناتج ٥ر١٣٪ ، ٢٪ على التوالى فى حين وصل نصيبها من الاستثمارات القومية ما يقرب من ٢١٪ ، ١٢٪ فى نفس الفترة على التوالى(٤٦) ٠

٨ ـ يلاحظ أخيرا ، أن نمط الاستثمار اتجه فى قطاع الخدمات الى قطاع الخدمات الانتاجية ، رغم أنه لم يخلق فرص عمل بالصورة المطلوبة اعتمادا على قطاع الخدمات الحكومية فى خلق فرص عمل غير حقيقية ، وهو ماخلق فائض كبير فى قطاع الخدمات الحكومية وتوقف آلية الاستيعاب التى كانت قائمة ، وهو ما يتطلب اعادة النظر فى توجهات نمط الاستثمار الى قطاع الخدمات بشكل عام ، وفى الاطار الذى يسمح بخلق فرص عمل حقيقية ، بالاضافة الى التوجه بدرجة أكبر بالاستثمارات نحو القطاعات السلعية ، التى اتسمت بتناقص قدرتها باستمرار على خلق فرص عمل جديدة ٠

الخلاصـــة

ولعل الخلاصة الاساسية التى يمكن أن ينتهى اليها هذا البحث تتلخص فى ان مجموع الملاحظات والنتائج التى تم التوصل اليها تشير الى أنه نمط توزيع الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية كان له تأثيرا غير مباشر على معدلات وحجم وتفاقم البطالة ، وتعقد عملية التوظف أو التشغيل فى الاقتصاد المصرى ٠ ولا شك أن ذلك يحتاج الى علاج حيث أن استمرار تلك الاليـــة بالسياسات الاقتصادية التى تعمل بها يمكن أن يرفع معدل البطالة الى أكثر من ٣٠٪ من قوة العمل فى سنة ٢٠٠٠ كما جاء فى بعض الدراسات(٤٧) ٠

فمن الواضح أن نمط الاستثمار بين القطاعات الاقتصادية أدى الى اختلال هيكل العمالة وكان واضحا بصورة كبيرة بين القطاعات الانتاجية والقطاعات الخدمية ٠ ، ولم يكن هـــذا النمـــو متكيفا مع عرض العمالة المتزايدة ، وهو ما أدى فى النهاية الى جعل هيكل قوة العمل غير قادر على استيعاب المزيد من العمالة ، حيث كان نمط الاستثمار متجها دائما نحـــو القطاعات غير المستوعبة للعمالة بدرجة كافية ٠

وهو بذلك لم يؤدى الى اعادة توزيع مثلى للعمالة بين القطـــاعات وبالصورة التى يزيد بها الطلب الكلى على العمالة ٠ بل وسيطرت على الفترة آلية التوازن بين عرض وطلب العمالة ظاهرية فى معظمها تحتوى على نسبة كبيرة من فرص العمل غير الحقيقية كاتجاه بديل واسهل من محاولة استخدام نمط الاستثمار فى خلق فرص عمل منتجة فى القطاعات كبيـــرة الاسيتعاب للعمالة ٠

فيما عدا الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٦٥ ، تقريبا ظلت تلك الآلية مستمرة دون أخذ أهداف العمالة والتشغيل بصورة مجدية فى نمط الاستثمار والمنفذ على المستوى القطاعى ٠ وقد تكون هناك مبررات لذلك ومعايير أخرى كانت لها الافضلية ، ولكن مع تفاقم مشكلة البطالة باثارها ، فان الامر يتطلب وجود مدخل تنموى جديد يعمل على ادخال أهداف العمالة فى نمط الاســـتثمار وبخاصة على مستوى القطاعات ٠

ويساعد على ذلك ، ضرورة العمل على اختيار الفن الانتاجى كثيف

العمل والتكنولوجيا الملائمة لعرض العمل لمتزايد بحيث ايجاد امكانية الجمع دائما بين تعظيم هدف العمالة ، وتعظيم الناتج ، وقد اتضح من تجارب العديد من الدول أن ذلك ممكن ٠

ولابد أن يرتبط اعادة تصحيح نمط الاستثمار بتصحيح مجموعة من السياسات الخاصة بالاستثمار والأجور والأسعار ، وسعر الفائدة والتعليم وغيرها ، بحيث تعمل كلها على الاستخدام الامثل للموارد البشرية ، من منطلق أن العنصر البشرى يجب أن ينظر اليه على أساس أنه عنصر انتاجى (منتج) يجب أن يتحقق له الاستخدام الأمثل ، (وليس الاستخدام الكامل) ، ويمكن أن يكون مع رأس المال توليفة مثلى ملائمة تزيد الانتاجية الكلية ٠

ولا شك أن الوصول الى نتائج مرضية فى هذا المجال يحتاج لوقت ومن ثم سيتطلب التعامل مع تلك الاوضاع مدى زمنى طويل نسبيا لكن يمكن وضع الاستراتيجية الملائمة التى تقسم الى سياسات قصيرة ومتوسطة وطويلة فى شكل رؤية متكاملة ٠ ولا شك أن الأمر يحتاج الى اصلاحات على المستوى القطاعى يمكن أن نلخصها فيما يلى :

١ ـ لابد من زيادة الاستثمار فى قطاع الزراعى ، على أن يصب فى اصلاح البنية الاساسية والتوسع الافقى للخروج من الوادى الضيق ، واقامة المزيد من المجتمعات الزراعية الصناعية والاهتمام بالصناعات الريفية الصغيرة ، حيث أن امكانيات قطاع الزراعة يجب أن تظل كبيرة فيما يتعلق باستيعاب العمالة الجديدة ولابد أن يتم ذلك باعادة توزيع الاستثمارات من القطاعات الاقتصادية الأخرى كالاسكان مثلا ٠

٢ ـ ايضا لابد من الابقاء على قطاع الصناعة كقطاع هام يجب أن يستوعب المزيد من العمالة ، ومشاكل هذا القطاع معروفة (كثيف رأس المال ، به طاقات عاطلة ، اهماله للصناعات الصغيرة ، ارتكازه على سياسات الاحلال محل الواردات ، واهمال التصدير) ٠ ومن ثم فان زيادة قدرة هذا القطاع على استيعاب المزيد من العمالة ، وخلق فرص عمل جديدة ، لا تتوقف فى المقام الأول على زيادة الاستثمارات المخصصة له ، بقدر ما ترتبط بحسن استغلالها واعادة توزيعها لصالح الصناعات الصغيرة ٠

ومن ثم يجب العمل على الابقاء على الاقل على نسبة الاستثمارات المخصصة فى الفترات السابقة ، مع الاستغلال الامثل للطاقات العاطلة ، ومحاولة تغيير سياسة الاحلال محل الواردات الى سياسة الانتاج من أجل التصدير ، حيث ثبت أن الاخيرة صناعات كثيفة العمل وبخاصـــة اذا تم التركيز على الصناعات الزراعية كثيفة العمل التى يتمتع فيها الاقتصاد المصرى بميزة نسبية ويمكن استخدام الحوافز المالية والنقدية لتشجيع هذا النمط للتصنيع ٠

ويبقى التركيز على الاهتمام بالصناعات الصغيرة سواء التصديرية صغيرة الحجم وبخاصة فى الريف أو المغذية للصناعات الكبيرة فى المدن حيث تبين أنها يمكن أن تعظم العمالة والناتج معا ٠ ولابد أن نأخذ كل الرعاية والتشجيع بالحوافز والسياسات الماليـــة والتمويلية وامدادها بالمساعدات الفنية اللازمة ٠

٣ ـ وهناك عدد من الاصلاحات الشبيهة على مستوى قطاع الخدمات الانتاجية وتتمثل فى محاولة الاهتمام بالقطاعات التى يمكن أن توفر فرص عمل كبيرة كقطاع السياحة المنتعش فى الفترة الأخيرة ٠

٤ ـ مراعاة أن تنخفض العمالة فى قطاع الخـــدمات الحكومية فى المستقبل ومحاولة تحويل جزء منها الى عمالة منتجة بالتدريب التحويلى ، وزيادة الاستثمار فى الموارد البشرية من خلال زيادة مخصصات التدريب وتدعيم الاجهزة القائمة على التنمية البشرية والادارية ٠

ولعل معالجة كل هذه القضايا فى صورة استراتيجية تضع أولويات وغايات محددة ، تمثل المواجهة الحقيقية لمشكلة البطالة السافرة والمقنعة حيث أن العلاج الحقيقى لمشكلة البطالة لازال يكمن فى كيف يمكن للمجتمع أن يستخدم موارده الاقتصادية والبشرية أحسن استخدام ممكن بالسياسات الكفء ، والاجراءات الحاسمة ٠

جدول رقم (١) قيمة الاستثمار الثابت الاجمالى
ونسبته الى الناتج المحلى الاجمالى (بتكلفة عوامل الانتاج) خلال
الفترة من ٥٩/١٩٦٠ ـ ١٩٨٦/١٩٨٧
(الارقام بالمليون جنيه والاسعار الجارية)

	قيمةالاستثمار	الناتج	النسبة ٪	متوسطكلمرحلة ٪
٦٠/٥٩	١٧١ر٤	١٢٨٥ر٢	١٢ر٥	
٦١/١٩٦٠	٢٢٥ر٦	١٣٦٣ر٦	١٥ر٥	
٦٢/١٩٦١	٢٥١ر١	١٤٠٠ر١	١٦ر٦	
٦٣/١٩٦٢	٢٩٩ر٦	١٥٦٢ر٨	١٧ر٨	
٦٤/١٩٦٣	٣٧٢ر٤	١٧٣٩ر٦	١٩ر٧	
٦٥/١٩٦٤	٣٥٨ر٤	١٩٦٢ر٦	١٦ر٢	
٦٦/١٩٦٥	٣٧٧ر٤	٢١٠٩ر٧	ـ١٥ر	متوسطالمرحلة: ١٦ر٤
٦٧/١٩٦٦	٣٥٨ر٨	٢١٧٩ر١	١٤ر٤	
٦٨/١٩٦٧	٢٩٢ر٢	٢١٨٧ر٨	١١ر٥	
٦٩/١٩٦٨	٣٣٣ر٢	٢٣٣٩ر٤	١٢ر٤	
٧٠/١٩٦٩	٣٥٠ر٨	٢٨٠٤ر٢	ـ١١ر	
٧١/١٩٧٠	٣٥٥ر٥	ـ٢٩٧٧ر	١٠ر٦	
١٩٧٢/٧١	ـ٣٦٥ر	٢٢٠٩ر٩	١٠ر٦	
١٩٧٣	٤٦٣ر٥	٣٥٢٦ر١	١١ر٧	متوسطالمرحلة :١١ر٥
١٩٧٤	٦٨٠ر١	٤١٩٩ر٦	١٥ر٣	
١٩٧٥	١٢٦٥ر٣	٥٠٦١ر٣	٢٤ر١	
١٩٧٦	١٤٥٠ر١	٦١٦٤ر٢	٢١ر٦	
١٩٧٧	١٨٣٨ر٢	٧٣٩٩ر٩	٢٢ر٤	
١٩٧٨	٢٦٣٧ر٨	٩٠١٣ر٢	ـ٢٧ر	
١٩٧٩	ـ٣٧٠٧ر	١٢٠٦٧ر٧	٢٩ر٤	
٨٠/١٩٨١	ـ٤٠٥٠ر	١٥٨٠٨ر٣	ـ٢٢ر	متوسط المرحلة : ٢٣ر٩
٨١/١٩٨٢	ـ٤٩٥٠	ـ٢٠٠٩٧ر	٢٣ر٩	
٨٢/١٩٨٣	٥٩٣٨ر٩	٢٢٠٩١ر٦	٢٦ر٩	
٨٣/١٩٨٤	٦٦٩٠ر٣	٢٣٨٤٨ر١	٢٨ر١	
٨٤/١٩٨٥	٧٢٦٣ر٢	٢٥٦١٠ر٢	٢٨ر٤	
٨٥/١٩٨٦	٧٦٨٧ر٦	٢٦٨٢٩ر٢	٢٨ر٧	
٨٦/١٩٨٧	ـ٧٧٠٢ر	ـ٢٧٩٥٧ر	٢٧ر٥	متوسطالمرحلة :٢٧ر٣

المصدر : من ١٩٦٠ ـ ١٩٨٣/٨٢ مجلس الشـــورى ، سياســـات الاستثمار : تقرير لجنة الشئون المالية والاقتصادية ، دور الانعقاد الخاص ، القاهرة ١٩٨٥ ـ من ١٩٨٣/١٩٨٤ حتى ١٩٨٧/٨٦ ، وزارة التخطيط ، تطور المتغيرات الاقتصـــادية الرئيسية فى الاقتصاد المصرى خـــلال الفترة ٥٩/٦٠ ـ ١٩٨٦/١٩٨٧ الادارة العامة لمتابعة الخطة ، القاهرة ، ١٩٨٨ ٠

جـــدول رقم (٢)

متوسط توزيع الاستثمار الثابت الاجمالى بين القطاعات الاقتصادية خلال الفترة من ١٩٦٠/٥٩ ـ ١٩٨٧/٨٦ .

(بالمليون جنيه والاسعار الجارية)

القطاعات الرئيسية	القطاعات الملعبية						قطاعات الخدمات الانتاجية			قطاعات الخدمات الشخصية والاجتماعية				الاجمالى العام
	الزراعة والرى	الصناعة والتعدين	البترول ومنتجاته	الكهرباء	التشييد	مجموع القطاعات الملعبية	النقل والمواصلات والتخزين وقناة السويس	التجارة والمال والتأمين والسياحة	مجموع الخدمات الانتاجية	الاسكان	العرافق العامة	الخدمات الاخرى	مجموع قطاعات الخدمات الشخصية والاجتماعية	
الخطة الاولى														
١٩٦٠/٥٩ ـ ١٩٦٤/٦٣	٦٦ر٣	٧٨ر٦	ـــ	٢٥ر٦	٢ر٨	١٧٣ر٣	٥٤ر٥	٣ر٢	٥٧ر٧	٢٤ر٣	١٠ر١	١٨ر٥	٦٢ر٩	٢٩٣ر٩
١٩٦٥/٦٤ ـ ١٩٧٣/٧٢	٦٠ر٤	٩٩ر٧	١٦ر٤	ـ٣٦ر	٤ر٤	٢١٦ر٩	٧١ر٩	٤ر١	ـ٧٦ر	٣٧ر٤	١٢ر١	١٧ر٥	٦٦ر٩	٣٥٩ر٩
الخطة الوسطى المرحلة الاولى	٦٣ر٤	٨٩ر٢	٨ر٢	٣٠ر٨	٣ر٦	١٩٥ر١	٦٣ر٢	٣ر٧	٦٦ر٩	٣٥ر٩	١١ر١	ـ١٨ر	٦٤ر٩	٢٤٦ر٩
الخطة الثانية														
١٩٨١/٨٠ ـ ١٩٨٦/٨٥	١٥٩ر٢	٥٩٤ر٧	٢٤٢ر٧	١٣٦ر٩	٨٠ر٣	١٢١٣ر٨	٥٣٢ر٩	٤٥ر١	ـ٥٧٨ر	١٨٥ر٤	١٠٦ر٥	١٤٨ر٦	٤٤٠ر٨	٢٢٣٢ر٦
١٩٨٧/٨٦ ـ ١٩٩٢/٩١	٦٥٢ر٧	ـ١٤٤٧ر	٢٤٧ر٩	٤٩١ر٤	١٧٨ر٨	٣٠١٨ر٨	١٤٩٧ر٢	٢٠٤ر٤	١٧٠١ر٣	٩٧١ر٩	٦٣ر٢ د	٤٥١ر٥	١٩٨٦ر١	٧٠٥ر١
الخطة الوسطى المرحلة الثانية	٤٠٥ر٩	١٠٢٠ر٩	٢٤٥ر٢	٣١٤ر٢	١٢٩ر٦	٢١١٦ر٣	١٠١٥ر٥	١٢٤ر٨	١١٣٩ر٦	٥٧٨ر٧	٢٣٤ر٩	٣٠٠ر٢	١٢١٢ر٥	٤٦٩ر١

المصـــدر : محسوب من الجدول رقـم (٢) بنفس المصـــدر

جـــــدول رقم (٣)

هيكل توزيع الاستثمار الثابت الاجمالى موزعا على القطاعات الاقتصادية خلال الفترة من ١٩٦٠/٥٩ - ١٩٨٧/٨٦

السنوات / القطاعات الرئيسيه	القطاعات السلعية							قطاعات الخدمات الانتاجية			قطاعات الخدمات الشخصية والاجتماعية				الاجمالى
	الزراعه والرى	الصناعه والتعدين	البترول ومشتقاته	الكهرباء	التشييد	مجموع القطاعات السلعية		النقل والمواصلات والتخزين وقناه السويس	التجاره والمال والتأمين والسياحة	مجموع الخدمات الانتاجيه	الاسكان	العراقى العامه	الخدمات الاخرى	مجموع قطاعات الخدمات الشخصية والاجتماعية	العام
المرحله الاولى															
١٩٦٠ - ١٩٦٦	٢٢ر٥	٢٦ر٧	ـــ	٨ر٧	١	٥٨ر٩		١٨ر٦	سر١	١٩ر٧	١١ر٧	٣ر٤	٢ر٣	٢١ر٤	١٠٠
١٩٦٧ - ١٩٧٣	١٦ر٧	٢٧ر٧	٤ر٣	١٠ر٤	١ر٢	٦٠ر٣		٢٠ر٠	١ر١	٢١ر١	١٠ر٣	٣ر٤	٤ر٩	١٨ر٦	١٠٠
متوسط المرحله الاولى	١٩ر٣	٢٧ر٣	٢ر٥	٩ر٥	١ر١	٥٩ر٧		١٩ر٣٠	سر١	١٨ر٣	سر١١	٣ر٤	٥ر٠	١٩ر٩	١٠٠
المرحله الثانيه															
١٩٧٤ - ١٩٨١/٨٠	٧ر٣	٢٦ر٧	١٠ر٧	٥ر٦	٣ر٤	٥٣ر٧		٢٥ر١	١ر٧	٢٦ر٨	٨ر٥	٤ر٣	٦ر٧	١٩ر٥	١٠٠
١٩٨٢/٨١-١٩٨٧/٨٦	٩ر٧	٢١ر٦	٢ر٧	٧ر٣	٢ر٦	سر٤٥		٢٢ر٣	٢ر١	٢٥ر٤	١٤ر٥	٨ر٤	٦ر٧	٢٩ر٦	١٠٠
متوسط المرحلة الثانيه	٩ر١	٢٢ر٨	٥ر٥	٧ر١	٢ر٨	٤٧ر٣		٢٢ر٧	٢ر٨	٢٥ر٥	١٢ر٩	٧ر١	٦ر٧	٢٢ر٢	١٠٠

المصـــدر محسوب من الجدول رقم (٢) ، (٣) وبنفس المصـــدر

جـــدول رقم (٤)

تطور اجمالى عدد العاملين فى القطاع الحكومى ومعدلات النمو السنوية ونسبتهم الى اجمالى العمالة والسكان فى الفترة من ١٩٧٤ ـ ١٩٨٧/٨٦

السنوات	العمالة الحكومية	الرقم القياسى	معدل النمو ٪	كنسبة من اجمالى العمالة ٪	كنسبة من اجمالى السكان ٪	بيانات أساسية: السكان «بالمليون»	بيانات أساسية: قوة العمل «بالمليون»
١٩٧٤	١ر٦٦١	١٠٠	ـــ	٥ر١٨	٦ر٤	٢ر٣٦	ـ ر٩
١٩٧٥	١ر٧٠١	١٠٢	٢ر٤	١ر١٨	٦ر٤	١ر٣٧	٤ر٩
١٩٧٦	١ر٧٧٩	١٠٧	٦ر٤	٣ر١٨	٧ر٤	٨ر٣٧	٦ر٩
١٩٧٧	١ر٩١١	١١٥	٧ر٤	٧ر١٩	٩ر٤	٥ر٣٨	٧ر٩
١٩٧٨	٢ر٠٦٥	١٢٤	١ر٨	٤ر٢٠	٢ر٥	٦ر٣٩	١ر١٠
١٩٧٩	٢ر٢١٢	١٣٣	٧ر١	ـ ر٢١	٥ر٥	٥ر٤٠	٥ر١٠
١٩٨١/٨٠	٢ر٤٧٥	١٤٩	١١ر٨	٧ر٢١	٩ر٥	٣ر٤٢	٤ر١١
١٩٨٢/٨١	٢ر٦٢٢	١٦٠	٩ر٥	٤ر٢٢	١ر٦	٥ر٤٣	٧ر١١
١٩٨٣/٨٢	٢ر٨٥٠	١٧٢	٨ر٦	٧ر٢٣	٣ر٦	٧ر٤٤	ـ ر١٢
١٩٨٤/٨٣	٣ر٠١٦	١٨٢	٥ر٨	١ر٢٥	٦ر٦	٩ر٤٥	٥ر١٢
١٩٨٥/٨٤	٣ر٢٠٤	١٩٣	٦ر٢	١ر٢٦	٨ر٦	٦ر٤٦	٣ر١٢
١٩٨٦/٨٥	٣ر٣٥٨	١٩٦	٤ر٨	٣ر٢٧	٩ر٦	٥ر٤٨	٦ر١٢
١٩٨٧/٨٦	٣ر٤٨٠	٢١٠	٣ر٦	٨ر٢٦	٧ر٦	ـ ر٥١	٨ر١٢

المصدر : الجهاز المركزى للتنظيم والادارة ، مكتب رئيس الجهاز ، القاهرة ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء والكتاب الاحصائى السنوى أعداد مختلفة ، القاهرة ٠اعداد مختلفة ، القاهرة ٠

جـدول رقم (٥)

هيكل العمالة على مستوى القطاعات ومدى استيعاب كل قطاع للعمالة الجديدة خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٧٣) بالألف عامل)

بيـــــان	١٩٦٠		١٩٧٣		١٩٦٠ ـ ١٩٧٣	
	عدد العاملين	كنسبة من اجمالى العمالة ٪	عدد العاملين	كنسبة من اجمالى العمالة ٪	الزيادة فى العمالة ١٩٦٠ ـ ١٩٧٣	نسبة الزيادة الى اجمالى الزيادة خلال الفترة ٪
الزراعة والـــرى	ـر٣٢٤٥	٥٤	٤١٥٣ر٨	٤٦ر٨	٩٠٨ر٨	٣١ر٨
الصناعة والتعـــدين	٦٠١ر٨	١٠	١١٢٢ر٤	١٢ر٦	٤٦٩ر٢	١٦ر٤
الكهرباء والبترول	١١ر٩	٢ر	٣٥ر٢	٣ر	٢٣ر٤	٩ر
التشـــــييد	ـر١٨٥	٣ر١	٣٠٢ر٢	٣ر٦	١٦٨ر٧	٥ر٩
مجموع الصناعات السلعية	٤٠٤٣ر٧	٦٧ر٣	٥٦١٣ر٨	٦٣ر٣	٩٥٧ر١	ـر٥٥
النقل والمواصلات والتخزين	٢١٨ر٦	٣ر٦	٤٠١ر٨	٤ر٦	١٨٣ر١	٦ر٤
التجارة والمال والتأمين والسياحة	٦٢٥ر٧	١٠ر٧	٨٦٤ر٣	٩ر٧	٢٢٨ر٦	ـر٨
مجموع قطاعات الخدمات الانتاجية	٨٥٤ر٣	١٤ر٣	١٢٦٦ر١	١٤ر٣	٤١١ر٨	١٤ر٤
الاســـكان	ـر١٦	٣ر	١٣٨ر٥	١ر٥	ـر١٢٢	٤ر٣
المرافق العـــــامة	٢٥ر٢	٤ر	٤١ر٥	٥ر	١٦ر٣	٦ر
خدمات حكومية وأخرى	١٠٦٦ر٨	١٧ر٧	١٨٠٠ر٣	٢٠ر٤	٧٢٣ر٥	٢٥ر٧
مجموع قطاعات الخدمات الشخصية والاجتمـــاعية	ـر١١٠٨	١٨ر٤	١٩٧٩ر٨	٢٢ر٤	٨٧١ر٨	٣٠ر٦
الاجمالى العام للقطاعات	ـر٦٠٠٦	١٠٠	٨٨٥٩ر٧	١٠٠	٢٨٥٣ر٨	١٠٠

المصدر : وزارة التخطيط ، تقارير متابعة الخطة ، سنوات مختلفـــة (بالنسبة لاعداد العمالة) ـ باقى الاعمدة تم حسابها بواسطة الباحث ٠

جدول رقم (٦)

هيكل العمالة على مستوى القطاعات الاقتصادية ومدى استيعاب كل قطاع

للعمالة الجديدة خلال الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٧/٨٦ (بالألف عامل)

القطـــــاع	١٩٧٤ عدد العاملين	١٩٧٤ كنسبة من اجمالى العمالة ٪	١٩٨٦ ـ ١٩٨٧ عدد العملين	١٩٨٦ ـ ١٩٨٧ كنسبة من اجمالى العمالة ٪	١٩٧٤ ـ ١٩٨٧/٨٦ الزيادة فى العمالة ١٩٧٤ـ١٩٨٧/٨٦	١٩٧٤ ـ ١٩٨٧/٨٦ نسبة الزيادة الى اجمالى الزيادة خلال الفترة ٪
الزراعة والـــرى	٤ر٤٢١٢	٥ر٤٥	ـــر٤٤٣٠	٤ر٣٤	٦ر٢١٧	٥ر٩
الصناعة والتعـــدين	٦ر١١٣٢	٣ر١٢	ـــر١٨٢٥	٢ر١٤	٤ر٦٩٢	١ر١٩
الكهرباء والبترول	٢ر٥٥	٦ر	٣ر١٠٩	٨ر	١ر٥٤	٥ر١
التشـــــيد	٢ر٢١٥	٤ر٣	٧ر٥٦١	٤ر٤	٥ر٢٤٦	٨ر٦
مجموع القطاعات السلعية	٤ر٥٧١٥	٨ر٦١	ـــر٦٩٢٦	٨ر٥٣	٦ر١٢١٠	٣ر٣٣
النقل والمواصلات والتخزين	٢ر٣٩٩	٤ر٣	٧ر٦١٣	٩ر٤	٥ر٢١٤	٥ر٩
التجارة والمال والتأمين والسياحة	٢ر٨٨٣	٩ر٦	٧ر١٥٩١	٣ر١٢	٥ر٧٠٨	٥ر١٩
مجموع قطاعات الخدمات الانتاجية	٤ر١٢٨٢	٩ر١٣	٤ر٢٢٠٥	٢ر١٧	ـــر٩٢٣	٤ر٢٥
الاســـكان	١ر١٣٩	٥ر١	٨ر٢٣٢	٨ر١	٧ر٩٣	٧ر٢
المـــرافق العـــامة	ـــر٤٣	٥ر	٣ر٧٤	٦ر	٣ر٣١	٩ر
خدمات حكومية وأخرى	٤ر٢٠٦٣	٣ر٢٢	٩ر٣٤٣٠	٦ر٢٦	٥ر١٣٦٧	٧ر٣٧
مجموع قطاعات الخدمات الشخصية والاجتمـــاعية	٥ر٢٢٤٥	٣ر٢٤	ـــر٣٧٣٨	ـــر٢٩	٥ر١٤٩٢	٣ر٤١
الاجمالى العام للقطاعات	٣ر٩٢٤٣	١٠٠	٤ر١٢٨٦٩	١٠٠	١ر٣٦٢٦	١٠٠

المصدر : وزارة التخطيط ، تقـــرير متـــابعة الخطة سنوات مختلفة (بالنسبة لاعداد العمالة) ٠

ـــ باقى الأعمدة تم حسابها بواسطة الباحث ٠

جدول رقم (٧)

تطور البطالة ومعدلاتها فى سنوات التعداد (١٩٦٠ - ١٩٧٦ - ١٩٨٦)

بيـــان	١٩٦٠	١٩٧٦	١٩٨٦
اجمالى البطالة (عامل)	١٧٤٩٤١	٨٥٠٤٣٢	٢٠١١٣٥٧
اجمالى قوة العمل (عامل)	٧٨١٨٩١١	١٠٩٨١٥٢٥	١٣٦٧٧٦١٨
معـــدل البطـالة ٪	٢ر٢	٧ر٧	١٤ر٧

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، نتائج سنوات التعداد ٠ سنوات مختلفة ٠

جـــــدول رقم (٨)

المعامل الحدى لرأس المال/العمل فى قطاع الصناعة
خلال الفترة من ١٩٧٣ - ١٩٨٧/٨٦

السنوات بيان	الاستثمار فى قطاع الصناعة (بمليون جنيه)*	العمالة بالالف عامل	العمالة الاضافية (ألف فرصة عمل)	معامل رأس المال/العمل (بالالف جنيه)
١٩٧٣	١ر١٢٥	٤ر١١٢٢	ـــــ	ـــــ
١٩٧٤	٨ر١٩١	٨ر١١٣٢	٤ر١٠	٥ر١٨
١٩٧٥	٤ر٢٨٣	٨ر١١٥٦	ـر٢٤	٨ر١١
١٩٧٦	٧ر٣٧٢	٤ر١١٨١	٦ر٢٤	٢ر١٥
١٩٧٧	٧ر٥٤٩	٤ر١٢٢٨	ـر٤٧	٧ر١١
١٩٧٨	٨ر٧٥١	١ر١٢٧٨	٧ر٤٩	٢ر١٥
١٩٧٩	٥ر٩٩٣	٧ر١٣٣٢	٦ر٥٤	٢ر١٨
١٩٨١/٨٠	٦ر١٠٢٠	٥ر١٣٨٦	٨ر٥٣	ـر١٩
١٩٨٢/٨١	١ر١١٧٨	٣ر١٤٣٩	٨ر٥٢	ـر٢٢
١٩٨٣/٨٢	٤ر١٢٢٩	٩ر١٥١٤	٦ر٧٥	٣ر١٦
١٩٨٤/٨٣	٦ر١٥٣٦	٥ر١٥٩١	٦ر٧٦	٨ر٢٠
١٩٨٥/٨٤	٣ر١٦١٤	٥ر١٦٦٨	ـر٧٧	٩ر٢٠
١٩٨٦/٨٥	٦ر١٥١١	٨ر١٧٤٤	٣ر٧٦	٨ر١٩
١٩٨٧/٨٦	ـر١٦١٢	ـر١٨٢٥	٢ر٨٠	٢ر٢٠

× بالاسعار الجارية

المصدر : وزارة التخطيط ، تطور المتغيرات الاقتصادية الرئيسية فى الاقتصاد المصرى خلال الفترة ١٩٦٠/٥٩ - ١٩٨٧/٨٦ ، الادارة العامة لمتابعة الخطة ، القاهرة ١٩٨٨ .

جـدول رقم (٩)

العمالة فى القطاع العام الصناعى ومعدلات نموها خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٧/٨٦

السنوات بيـــان	عدد العمالة (بالعامل)	معدل النمو السنوى ٪
١٩٧٥	٥٦٦١١٧	ـــــ
١٩٧٦	٦٢٧٣٥٦	١٠ر٨
١٩٧٧	٦٠١٦٣٠	(٤ر١)
١٩٧٨	٦٥١٣٥٩	٨ر٣
١٩٧٩	٦٦٣٤٨٩	١ر٩
١٩٨١/٨٠	٦٨٢٧٨١	٢ر٩
١٩٨٢/٨١	٦٩٠٠٢٢	١ر١
١٩٨٨٣/٨٢	٦٨٣١٨٦	(٩ر)
١٩٨٤/٨٣	٦٨٣٨٧٣	١ر
١٩٨٥/٨٤	٦٨٣٣١٧	(٠٨ر)
١٩٨٦/٨٥	٦٣١١٥٨	(٧ر٦)
١٩٨٧/٨٦	٥٧٩٠٠٠	(٨ر٣)

المصدر : مجلس الوزراء ، مركز معلومات القطاع العام ، القاهرة تصريحـــات السيد وزير الصـــناعة فى جريدة الأهرام ١٩٨٩/٨/٣٠ ، ١٩٨٨/٩/٢٠ .

جـــدول رقم (١٠)

معدل نمو رأس المال والعمالة والكثافة الرأسمالية فى القطاع الصناعى

والخاص بالاسعار الثابتة فى الفترة من ٧٠ ـ ١٩٨٠

النشـــــــــــاط	معدل نمو رأس المـال		معـدل نمو العمالة		معدل نمو كثافة رأس المال	
	قطاع عام	قطاع خاص	عـام	خـاص	عـام	خـاص
١ ـ صناعة الغزل والنسيج	٦ر٨٣	١٨ر٧	٣ر١٠	٥٢ر	٣ر٧٣	١٧ر١٧
٢ ـ صناعة الملبوسات الجاهزة	٩ر٧٩	١٦ر٥٤	٥ر٨٢	٢ر٦٢	٣ر٩٧	١٣ر٩
٣ ـ صناعة الأحذية عدا المصـنوع من المطاط	١٠ر٧٠	٢٦ر١٤	٣ر٧٩	(ـ١ر٥٦)	٦ر٩٠	٢٧ر٧٠
٤ ـ صناعة الأثـاث والتركيبات والتنجيـد	(ـ٤ر٢٤)	١٥ر٦٦	١٤ر٤٢	(ـ٢ر٢٦)	١٠ر٠٨	١٨ر١٠
٥ ـ صناعة الطبـاعة والنشر والصناعات المتصلة بها	٥ر٩٧	٦ر٣٨	١ر٨٠	٣ر٧٢	٤ر١٦	٢ر٦٠
٦ ـ صناعة المنتجات الكيماوية	٨ر٤١	٩ر٨٧	٣ر٠٣	٥ر٥٢	٥ر٣٨	٤ر٣٠
٧ ـ صناعة الزجـاج والمنتجات الزجاجية	٤ر	١٧ر٦٦	٣ر٣٧	١ر٦٠	٣ر٣٣	١٦ر٠٦
٨ ـ منتجات خامات تعدنية وغير معدنية أخرى	١٧ر٤٦	١٨ر٢٤	٥ر٢٦	٧ر٣١	١٢ر١٩	١٠ر٩٠
٩ ـ منتجات معدنية عدا الماكينات والمعـدات	٨ر٤٨	٦ر١٩	٣ر٥٧	(ـ٥٣ر)	٤ر٩٠	٦ر٧٠
١٠ ـ صـــناعة الماكينات عـــدا الكهربائية	٨ر٤٤	ـر٢٠	٥ر١٦	٨ر٦٦	٣ر٢٨	١١ر٤٠
١١ ـ صناعة الماكينـات والاجهزة والمهمات الكهربائية	(ـ٢٢ر)	١٨ر٢٢	٤ر٨٨	٧ر٤٠	٥ر١٠	١٠ر٩٠

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، بحث سوق العمل فى قطاع الصناعة ١٩٨٥ ، جدول رقم ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ .

(الموارد البشرية)

« الهـــــوامش »

١ - الى جانب مانعانيه منذ فترة من بطالة مقنعة ونقص فى التشـغيل والذى يلفت النظر الى وجود خلل هيكلى فى سوق العمل فى مصر ٠

٢ - انظر فى ايضاح ذلك :

د٠ اسماعيل صبرى عبد الله ، **الخصائص المشتركة فى ظاهرة البطالة فى بلدان العالم الثالث مع اشارة خاصة لمصر** ، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، القاهرة، (٢٠ - ٢٢ فبراير ١٩٨٩ ، ص ص ١ - ٣) ٠

- كذلك د٠ ليلى أحمد الخواجة ، **دراسة تحليلية لظاهرة البطـالة السافرة وعلاقتها بهيكل سوق العمل فى مصر** ، المؤتمر الاول لقسم الاقتصاد ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ، القاهرة، ٢٠ - ٢٢ فبراير ١٩٨٩ ، ص ص ٢٤ - ٢٥ ٠

٣ - بتكلفة عوامل الانتاج والاسعار الجارية ٠

٤ - انظر الجدول رقم (١) بالملحق الاحصائى ٠

٥ باعتبار أن قطاع الصناعة يستهلك حوالى ٦٠٪ من استهلاك الطـاقة الكهربائية على المستوى القومى ٠

٦ - انظر فى تفسير ذلك ،

Ajik K. Dasgupta, **Economic Theory and The Developing Countries,** Macmillan, London, 1982, pp. 10-20.

٧ - يدعم ذلك أن أرثر لويس سنة ١٩٥٤ اعتبر مصر ومجموعة أخرى من الدول النامية من دول الفائض فى العمالة وتقدر بنسبة ٢٠٪ من اجمالى قوة العمل ، يمكن الرجوع الى :

د٠ محمد محمود غنيم « فائض العمالة فى الدول النامية دراسة مقارنة ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص ٤٤ - ٤٧ ٠

٨ - **Nazem, Mohamed, Surplus labour Problems of disguised** Unemployment in Egyptian Agriculture, INP, Nemo 1054, Cairo, 1975, p.i.

٩ - د٠ سعد متولى ، تقييم تجربة التخطيط والتنمية بقطاع الزراعة ١٩٦٠/٥٩ - ١٩٧٩ ، مذكر خارجية رقم ١٣٠٥ ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٨١ ، ص ٨٧ ٠

١٠ - انظر الجداول أرقام (٢) و (٣) ، فى الملحق الاحصائى ٠

١١ - مجلس الشورى ، سياسات الاستثمار فى مصر ، تقرير لجنة الشئون المالية والاقتصادية ، دور الانعقاد الخامس ، القاهرة ، ١٩٨٥ ص١٩٠

١٣ - مع الاعتماد على آلية التشغيل تعتمد على قطاع الخدمات الحكومية (يستوعب المزيد من العمالة ، وبعض القطاعات الاخـــرى التى لا تحتاج الى استثمارات جديدة مثل قطاع الهجـــرة الخارجية ، والقطاع غير المنظم وسنوضح تلك الآلية فى النقطة الثالثة من هذا البحث ٠

١٣ - سيتضح ذلك من خلال التحليل فى النقطة الخاصة بتحليل هيكل العمالة ٠

١٤ - انظر فى ايضاح ذلك :

World Bank, **Some Issues in Population & Human Resource Development in Egypt,** World Bank Report, No. 3176, EGT, May 12, 1981, p. 148.

١٥ - جاءت هذه التقديرات ضمن مناقشة للاحصاءات والبيانات عـــن الهجرة فى :

د٠ نجلاء أنور الاهوانى ، هجر ةالعمالة المصرية الى الدول النفطية وعلاقتها بالتغيرات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى ١٩٦٧ - ١٩٨٠ ،

رسالة دكتوراه (غير منشورة) ، مكتبة كلية الاقتصـاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، القاهرة ١٩٨٤ ، ص ص ١٥٧ ـ ١٦٢ ٠

١٦ ـ يمكن الرجوع فى تقديرات ١٩٨٤ ، ١٩٨٦ الى ، مجلس الشورى ، هجرة العمالة المصرية الى الخارج ، دور الانعقاد العادى السابع ، تقرير لجنة خاصة عن الموضوع ، القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص١١٣ ٠
كذلك الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، النتـائج الأولية للتعداد العام للسكان والاسكان والمنشأت ، القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص١٠

١٧ ـ بنت هانس ، سمير رضوان ، العمل والعدل الاجتماعى ، مصر فى الثمانينات ، دوران فى سوق العمل ، مكتب العمل الدولى ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص ٨٩ ٠

١٨ ـ بنث هانس وسمير رضوان ، مرجع سابق ، ص ٨٠ ٠

١٩ ـ من أجل مزيد من التفصيل ، حول محددات الطاقة الاستيعابية للقطاع غير المنظم انظر :

— M. Abdel Fadil, **The Political Economy of Nasserisn,** Cambridge University Press, 1960, p. 25-26.

— Y. Weeks, **Policies for expanding Employment in The Informal Urban Sector of Developing Economies,** International Labour Review, Vol. 3, N. Sanuary, 1975, pp. 9-13.

٢٠ ـ انظر فى ذلك ، د٠ ليلى أحمد الخواجة ، مرجع سابق ، ص ص ١٩ ـ ٢٢ ٠

٢١ ـ يمكن الرجوع الى النقطة الثانية الخاصة بتحليل نمط الاستثمار خلال الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٧/٨٦ من هذا البحث ٠

٢٢ ـ د٠ هبة أحمد نصار ، سياسات الاستثمار والبطالة ، المؤتمر الاول لقسم الاقتصاد ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠ ـ ٢٢ فبراير ١٩٨٩ ، ص ١٦ ٠

٢٣ - R. Mabro & Radwan, **The Industrialization of Egypt, 1939-1975 Policy & Performance** Clarenclon Press, Oxford, 1976, pp. 172-174.

٢٤ - World Bank, Egypt Population and Human Resource Report No. 3173, EGT, Washington D.C. October, 1980, p. 13-16.

٢٥ - يشاركنا فى هذا التحليل ما انتهت اليه الدراسة التى قام بها د٠ نادر فرجانى حول طبيعة التشغيل فى مصر وبيانها ٠
- نادر فرجانى ، طبيعة مشكلة التشغيل فى مصر ، مؤتمر استراتيجية الاستخدام فى مصر التسعينيات ، منظمة العمل الدولية ، القاهرة ، ١٨ - ٢٠ ديسمبر ١٩٨٨ ص ٣١ ٠

٢٦ - انظر فى ذلك الدراسة التى أشارت الى هذا المعامل ، ومعاملات أخرى تدل على وجود كثافة رأس المال ، مثل النسبة الحدية لرأس المال الناتج ، حيث بلغ هذا المعدل طبقا للخطة ٨٢/١٩٨٣-١٩٨٦/١٩٨٧، ٣ر٦ على المستوى العام ، ٢ر٣ على المستوى القطاعات السلعية ، ٣ر٦ فى قطاعات الخدمات الانتاجية و ٤ر٨ فى القطاعات الخدمية وكان هذا المعدل فى الخطة ١٩٦٠ - ١٩٦٥ نحـــو ٥ر٣ للزراعة و٢ر١٧ للصناعة وعلى المستوى القومى ٣ : ١ ، وتشير الدراسة الى أنه ينبغى أن يزيد المعامل الحدى لرأس المال / الناتج على المستوى القومى ٣ : ١ وأن يتم اختبار المشروعات فى مختلف القطاعات على أساس ذلك ، انظر فى تفاصيل ذلك :

د٠ محمد سلطان أبو على ، مرتكزات أساسية للخطة الخمسية القادمة ، مجلة مصر المعاصرة ، العددان ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة ، يناير ابريل ١٩٨٧ ص ٩ ، وجدول رقم ١ ، ٢ ص ١٧ ، ١٨ ٠

٢٧ - وزارة التخطيط ، الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٨٧/١٩٨٨ ، ٩١/١٩٩٢ ، خطة عامها الاول ، الجزء الاول القاهرة، ١٩٨٧ ص ٢٩٨ ٠

٢٨ - د٠ سعد حافظ واخرون ، سوق العمل فى مصر ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، القاهرة ١٩٨٦ ٠

٢٩ - د٠ محمد محمود الامام استراتيجية العمالة فى مصر التسعينيات ، مؤتمر استراتيجية الاستخدام فى مصر التسعينيات ، منظمة العمل الدولية ، القاهرة ١٨ - ٢٠ ديسمبر ١٩٨٨ صص ٢٩ - ٣٢ ٠

٣٠ - وزارة التخطيط ، مرجع سابق ص ٢٧٦ ٠

٣١ - د٠ عدلات عبد الوهاب حماد « فائض العمالة وضيق فرص التوظف القطاع الصناعى : حالة خاصة ، دراسة تحليلية للفترة من١٩٥٩/ ١٩٦٠ - ١٩٨٤/١٩٨٥ ، المؤتمر الاول لقسم الاقتصـــاد ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، القاهرة ٢٠ - ٢٢ فبراير ١٩٨٩ ، ص ٤ ٠

٣٢ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، دراسة عن سوق العمل فى مصر (قطاع الصناعة) ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ١٢٠ ٠

٣٣ - د٠ وهبة أحمد نصار ، مرجع سابق ، ص ١٦ ٠

٣٤ - د٠ عدلات عبد الوهاب حماد ، مرجع سابق ١٤ - ١٥ ٠

٣٥ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، مرجع ســـابق ص ص ٦٣ - ٦٧ ٠

٣٦ - مثل ربط الاعفاءات الممنوحة للقطاع الخاص الخاضع للقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته ، بدرجة استيعاب المشروع للعمالة ٠

٣٧ -
Gouda Abdel Khakle, Gatigner Robert, The **Political Economy of in Come Distribution in Egypt,** New York, Holmes & Meir, 1982, p. 438.

٣٨ - د٠ عمرو محى الدين ، تطور استراتيجية التنمية فى مصر والبدائل المستقبلية المؤتمر العلمى السنوى الثانى للاقتصاديين المصريين ،

الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة ، ١٩٧٧ ص ص ١١ - ١٢ ٠

٣٩ -
Lyn Squire, Employment Policy in Developing Countries, Oxford University Press, New York, 1984, pp. 149-150.

٤٠ - د٠ ليلى الخواجة ، مرجع سابق ، ص ص ٣٤ - ٣٦ ٠

٤١ - د٠ عدلات عبد الوهاب حماد ، مرجع سابق ، ص ٢٥ ٠

٤٢ - روبرت مايرو ، سمير رضوان (ترجمة صليب بطرس) ، التصنيع فى مصر (٣٩ - ١٩٧٣) السياسة والاداء ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨١ ص ١٧٦ ٠

٤٣ - د٠ محمد عبد المجيد الخلوى ، دور الصناعات الصغيرة فى التنمية فى مصر ، ندوة دور الصناعات الصغيرة فى التنمية ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ١٩ - ٢١ ديسمبر ، ١٩٨٨ ، ص ٤٣ ٠

٤٤ - عزمى مصطفى ، دور الصناعات الصغيرة فى فرص عمل ، ندوة تنمية فرص العمل ، الجمعية المصرية للاتصال من أجل التنمية ، القاهرة ٢٠ - ٢٢ نوفمبر ١٩٨٧ ، صص ١٣ - ١٤ ٠

٤٥ - وزارة التخطيط ، تطوير المتغيرات الاقتصادية الرئيسية فى الاقتصاد المصرى خلال الفترة من ٥٩/١٩٦٠ - ٨٦/١٩٨٧ ، الادارة العامة لمتابعة الخطة ، القاهرة ١٩٨٨ ، صص ٥٠ ، ٥٩ ، ٥٤ ٠

٤٦ - د٠ سميحة السيد فوزى ، سياسة موجهة مشكلة البطالة فى مصر ، رؤية من خلال تجارب بعض الدول الاخرى ، المؤتمر الاول لقسم الاقتصاد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ، القاهرة، ٢٠ - ٢٢ فبراير ١٩٨٩ ، ص٢٢ ٠

٤٧ - جاءت تلك النسبة فى دراسة :
د٠ ليلى الخواجة ، مرجع سابق ، ص ٤٤ ٠

تعقيب على بحث

نمط الاستثمار وتأثيره على البطالة فى مصر

أ٠ د٠ العشرى حسين درويش
نائب رئيس جامعة طنطا

فى الصفحة رقم ٢

يستشهد الباحث بأرقام الجدول رقم ١

ويتضمن نسبة الاستثمار الثابت الاجمالى الى الناتج المحلى الاجمالى خلال الفترة ٥٩/١٩٦٠-٨٦/١٩٨٧ وهى نسب خاطئة منذ بداية الفترة الزمنية وحتى عام ٨١/١٩٨٢ ٠

وتصحيح هذه النسب يستلزم تعديل التعليق عليها اذ بدأت النسبة فى الانخفاض اعتبارا من عام ٦٣/١٩٦٤ وليس عام ٦٦/١٩٦٧ واستمرت فى الانخفاض حتى عام ٧١/١٩٧٢ ٠

كذلك يستلم الأمر تعديل النسبة المئوية لكل مرحلة ٠

يلاحظ الباحث أنه مع زيادة نسبة الاستثمار الثابت الاجمالى الى الناتج المحلى الاجمالى ازدادت نسبة البطالة (خلال الفترة ٨١/١٩٨٢ - ٨٦/ ١٩٨٧ وصلت نسبة الاستثمار فيها الى الناتج أعلى نسبة فى المتوسط ، كما وصلت نسبة البطالة الى أعلى نسبة بطالة سافرة عام ١٩٨٦ هى ٧ر١٤٪)٠

اقتصر الباحث على دراسة نمط توزيع الاستثمار على القطاعات الاقتصادية ، وفى رأينا أن دراسة هذا النمط كان يستلزم - فى آن واحد - دراسة نمط استخدام الاستثمار من منظور الفن الانتاجى الذى لم يتناوله الباحث أستنادا الى ما ذكره من محدودية نطاق البحث ٠

فى الصفحة رقم ٣

لم يشير الباحث الى الأسباب التى دعته الى تقسيم الدراسة الى فترتين ٦٠ ـ ١٩٧٣ و ١٩٨٧/٧٤ ٠

فى الصفحة رقم ٤

يذكر الباحث أن الفائض المحول ضمنا (من قطاع الزراعة الى الصناعة عام ١٩٦١/٦٠) نسبته ٧ر٥٤ من الدخل الزراعى عام ٦١/٦٠ = ١ر٤٤٢ ٠

من الارجح أن تكون هذه النسبة ٥ر٢٢٪ ويلزم مراجعتها وتصحيحها٠

قام الباحث بتقسيم الاقتصاد القومى الى قطاعات سلعية وخدمات انتاجية وخدمات شخصية واجتماعية ٠ وقد كان من المفيد تقسيم الاقتصاد القومى الى قطاع أولى وقطاع صناعى وقطاع خدمات انتاجية ثم قطاع خدمات شخصية ٠ كذلك كان من المفيد تقسيم الاقتضاد القومى الى قطاع ريفى (زراعى وغير زراعى) وحضرى (منظم وغير منظم) ٠ كما كان من المفيد دراسة نمط الاستثمار وأثره على هيكل العمالة موزعا على القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع المشترك ٠

اهتم الباحث بدراسة مدى زيادة الاستثمارات فى القطاعات الاقتصادية المختلفة وهيكل قوة العمل خلال الفترة ٦١/٦٠ ـ ٨٧/٨٦ ٠ ولم يهتم بدراسة ما اذا كان هناك سوء توزيع للاستثمارات على مختلف القطاعات أو أنها تتسم بالقصور ٠

كان الاجدى تحديد مفهوم القوة العاملة وما اذا كانت تعبر عن العاملين فعلا أم عن السكان فى سن العمل ٠

ويراعى أن جدول رقم ٦ غير موجود ٠

كما أن السطر الأخير ص ٢٩ يحتاج الى تصحيح ٠

تعقيب على بحث

« نمط الاستثمار وتأثيره على البطالة فى مصر »

أ٠ د٠ أحمـد الدرش

رئيس القطاع ـ هيئة الاستثمار

تشير بعض التقديرات المستقاة من نموذج طويل الاجل للاقتصادالمصرى يغطى فترة ثلاث عقود من ١٩٨١/٨٢ وحتى ٢٠١١ / ٢٠١٢ ، ان قوة العمل ستزداد خلال هذه الفترة بمقدار ١٥ مليون شخص من سنة الاساس المقدرة بـ ١١½ مليون فرد ، لتصل فى نهاية الفترة الى ٢٦ أو ٢٧ مليون عامل ٠

وتمثل مشكلة توفير قوة العمل المناسبة لهذه الملايين من البشر ، فى ظروف الاقتصاد المصرى ، تحديا بالغ الصعوبة والخطورة

Arab Republic of)
Egypt : Issues of Trade and Investment Planning, World Bank, Report No. 4136-EGT, Jan. 14, 1983, p. 1)

ولابد للسياسة الاقتصادية ، اذا استعدنا هذا النوع من السياسة التى تتكون من « متتالية اجراءات آدارة الأزمات » من أن تعطى للمنظور طويل الأجل الاهمية التى يستحقها ، فان نجحت فى اتباع هذا المنهج ، فان من شأن ذلك توضيح الاتجاه العام لها ، ويصبح أمر صنع القرارات الخاصة بالسياسات الاقتصادية أكثر يسرا ومؤديا للنتائج المرجوة منها ، كما يصبح أمر تقييم التطور الاقتصادى ، أو عناية ، أكثر دقة وموضوعية ٠

ويستلزم خلق فرص العمل اللازمة لمواجهة هذا الموقف القيام بقدر كاف من الاستثمارات ـ فان من البديهيات المسلم بها ان خلق فرص عمل جديدة يستلزم مزيدا من الاستثمارات ـ ويعتمد أثر الاستثمار القومى على اتجاهات وتغيرات هيكل العمالة ، على العديد من العوامل ، من بينها نمط توزيع تلك الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية ، وهذه العلاقة هى التى يركز عليها الزميل الباحث ويتلخص البحث الحالى طبقا لكاتبه فى محاولة

تتبع نمط توزيع الاستثمارات القومية على القطاعات الاقتصادية ، ومدى تأثيره على اتجاهات وتغيرات هيكل العمالة ومن ثم البطالة فى الاقتصاد المصرى خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٨٧/٨٦ . وينقسم البحث الى خمسة أجزاء يقدم منها الباحث فى الجزء الاول وصفا لنمط توزيع الاستثمار القومى على القطاعات الاقتصادية خلال الفترة ٦٠ - ١٩٧٣ مقارنا بالفترة ٧٤ - ١٩٨٧/٨٦ فى الجزء الثانى ، ثم يشير فى الجزء الثالث الى اتجاهات سياسة التوظف التى صاحبت نمط الاستثمار المنفذ ، وفى الجزء الرابع من البحث يحاول الباحث توضيح مدى تأثير نمط الاستثمار على هيكل العمالة ومن ثم البطالة خلال الفترة محل البحث ١٩٦٠ - ١٩٨٧/٨٦ ، ثم فى الجزء الخامس والاخير يقدم الباحث « بعض الملاحظات الاساسية المتعلقة بمدى تأثير نمط الاستثمار على هيكل العمالة والبطالة وأخيرا النتائج والتوصيات ».

ويشير الباحث الى أن الفترة من ٦٠ - ١٩٧٣ تأثر القائمون فيها بأمور السياسة الاقتصادية بما ساد أدبيات التنمية الاقتصادية آنذاك وخاصة نظرية ارثر لويس الخاصة « بعرض العمل غير المحدود » التى تتضمن وجود فائض من العمالة فى قطاع الزراعة حيث تتدنى الانتاجية ، هذا الفائض يمكن تحويله الى القطاع الصناعى حيث معدلات الانتاجية الاعلى ، بما يؤدى فى النهاية الى رفع مستوى الانتاجية فى الاقتصاد القومى فى مجموعه ، ويسوق الباحث الادلة على انطباق شروط هذه النظرية على حالة الاقتصاد المصرى خلال تلك الفترة معتمدا على نتائج بحث د. سعد متولى المعنون « تقييم تجربة التخطيط والتنمية بقطاع الزراعة ١٩٦٠/٥٩ - ١٩٧٩ » والى التقرير القيم لمجلس الشورى تحت عنوان « سياسات الاستثمار فى مصر » .

ويخلص الباحث من ذلك الى ان القطاع الصناعى استحوذ على النصيب الاكبر من اجمالى الاستثمار الثابت بمتوسط قدره ٣ر٢٧٪ فى الفترة ١٩٦٠-٧٣ يليه القطاع الزراعى بمتوسط ٣ر١٩٪ ، استوعبت فيها استثمارات السد العالى ما يزيد قليلا على ربع المخصص لهذا القطاع فى تلك الفترة وتوزع باقى الاستثمار الثابت الاجمالى على قطاعات أخرى « غير مستوعبة للعمالة مثل قطاع الخدمات الانتاجية ، وقطاعى الخدمات الشخصية والاجتماعية .

أما عن الجزء الثانى من البحث ويغطى الفترة من ٧٤ - ١٩٨٧/٨٦

فيشير فيه الباحث الى أنه يمثل بداية مرحلة ما بعد أكتوبر وبدء استراتيجية جديدة فى « مفاهيمها ومبادئها واركانها ومحاورها » وتبنى سياسة الانفتاح الاقتصادى وأصبح التركيز فى هذه الفترة على « القطاعات التى تعطى أكبر قدر من موارد النقد الاجنبى على وجه الخصوص » « بما فى ذلك بعض القطاعات الخدمية التى تخدم هذا الاتجاه » وعلى وجه الخصوص قطاعات الخدمات الانتاجية الى جانب قطاع البترول من القطاعات السلعية ٠٠ وهى طبقا للباحث قطاعات ضعيفة الاستيعاب للعمالة ـ وهنا يتضح مدى الارتباط القائم بين مشاكل التشغيل فى الاقتصاد المصرى والتغيـــرات الهيكلية فى الاستثمار ٠ وتبرز قطاعات الخدمات (وبخاصة الخدمات الانتاجية) وقطاع البترول كقطاعات رائدة أو قائدة لعملية التنمية خلال تلك الفترة ، وقد جاء هذا على حساب القطاع الزراعى أولا والقطاع الصناعى ثانيا ، حيث لم يزد متوسط نصيب القطاع الاول فى الفترة ٧٤ ـ ٨٠/١٩٨١ عن ٣ر٧٪ من اجمالى الاستثمار الثابت ، كما لم تزد حصة القطاع الصناعى من اجمالى الاستثمار الثابت عن الفترات السابقة بينما حظى قطاع الخدمات الانتاجية بأعلى نسبة فى المتوسط بلغت ٨ر٢٦٪ من اجمالى الاستثمار الثابت ، وبلغ نصيب قطاع البترول حوالى ٧ر١٠٪ فى المتوسط ٠

ويصل البـــاحث الى أن الفترة ٧٤/٨٠/٨١ ، شهدت اتجـــاه نمط الاستثمار نمو القطاعات غير المستوعبة للعمالة أو ضعيفة الاستيعاب لها ٠

وفى الفترة ٨٢/٨١ ـ ١٩٨٧/٨٦ استمرت الاتجاهات التى سادت فترة ٧٤ ـ ٨١ بالرغم من تغير الظروف والاوضاع الاقتصادية سلبيا وبخاصة فى الفترة من ٨٥ ـ ١٩٨٧ والتى شهدت انحسارا فى الموارد الخارجيـــة وبخاصة قطاع البترول والسياحة وتحويلات العاملين فى الخارج وقـــد انخفضت خلال هذه الفترة متوسط نسبة القطـــاع الزراعى من اجمالى الاستثمار الثابته لتصل الى ٧ر٩٪ وللقطاع الصناعى الى ٦ر٢١٪ ، كما انخفضت النسبة المخصصة للقطاعات السلعية الى أدنى مستوى لها خلال الفترة محل البحث لتصل الى ٤٥٪ من اجمالى الاستثمار الثابت ، وفى نفس الوقت لم تخفض نسبة قطاعات الخدمات الانتاجية حيث ظلت مرتفعة وبلغ متوسطها ٤ر٢٥٪ من اجمالى الاستثمار الثابت ـ وفى قطاع الخدمات الأخرى (وهو يتمثل أساسا فى القطاع الحكومى) فظلت النسبة فى المتوسط

عند ٧ر٦٪ خلال هذه الفترة ٧٤ ـ ١٩٨٧/٨٦ ـ وبالرغم من ذلك استوعب هذا القطاع أكبر عدد من الداخلين الجدد الى سوق العمل ، وبالطبع نتج عن ذلك زيادة نسبة البطالة المقنعة فى هذا القطاع ويشير الباحث الى أن الفترة من ٧٤ ـ ١٩٨٦ ، شاهدت انفصـــاما تاما بين الانماط القطاعية للاستثمار الثابت ومستوى التوظيف (التشغيل) وهو ما دعاه الى دراسة اتجاهات سياسة التوظف المصاحبة لنمط الاستثمار المنفذ ـ وتتلخص هذه السياسة فى الاعتماد على قطاع الهجرة الخارجية والقطاع العام ٠

أما عن الهجرة الخارجية والذى وصل رقمها حسب تعداد ١٩٨٦ الى ٢¼ مليون مهاجر ، فقد لعبت دورا رئيسيا فى التخفيض من معدل البطالة الذى كان من الممكن أن يزيد بحوالى مليون عاطل خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٧٦ وطبقا لدراسة اشار اليها الباحث ٠

ولا شك أن ما نشهده فى الاونة الاخيرة من انعكاس هذا الاتجاه والمتمثل فى انخفاض معدلات الهجرة بل وفى زيادة اعداد العائدين سنويا والذى تقدره الدراسات بما لا يقل عن ١٠٠ ألف عامل ، كما يؤكد الدور الذى تلعبه انماط الاستثمار القطاعية على مستويات العمالة وبالتالى على معدلات البطالة ٠

أما عن سياسة التوظف فى القطاع العام ، فقد أدت الى ايجاد فرص عمل غير « حقيقية » ترتب عليها زيادة التضخم الوظيفى فى القطاع العام ، (يشير الباحث الى وجود ما لا يقل عن ٣٠٪ عمالة زائدة) ٠

ويخلص الباحث الى أن هذه الفترة قد أعتمد على آلية من آليات التوازن الظاهرى فى سوق العمل « كبديل لاختبار انماط الاستثمار القادرة على توفير فرص عمل حقيقية ٠

ويشير الباحث الى ظاهرة العمالة الهامشية فى القطاع غير المنظم فى الاقتصاد القومى ، التى لها نفس الأثر من حيث أنها عمالة غير حقيقية ومنخفضة الانتاجية ، كما أنها فى تقدير الباحث قد وصلت الى أعلى مستوى ممكن لها فى ظل الظروف الاقتصادية التى يمر بها الاقتصاد القومى ، والتى تتمثل فى الركود التضخمى ٠

من كل ذلك يصل الباحث الى استنتاج مؤداه أن التوازن فى سوق العمل المصرى لم يتحدد حجم التشغيل فيه ، بناء على تقطاع منحنيات العرض والطلب مستقلة عن بعضها البعض « واسمحو لى أن أشـــير الى بعض الملاحظات على بحث الزميل :

١ ـ وان كان الباحث قد اشار فى عجالة الى أهمية اختيار الفـــن الانتاجى كثيف العمل كمحدد ومؤثر فى هيكل العمالة ، الا أن البحث كان سيزداد قيمة اذا كان الباحث قد أولى هذا العامل وزنا أكبر ٠

٢ ـ الاستنتاج الذى توصل اليه والخاص باطباق نظرية العرض غير المحدود لعنصر العمل خلال الجزء الاول ، وعدم انطابقها فى الجزء الاخير من الفترة محل البحث على حالة الاقتصاد المصرى ، هو استنتاج جدير بالذكر وان كان ينقصه أخذ العديد من المتغيرات الخارجية فى الحسبان ، فى الفترة منذ منتصف السبعينات والى نهاية الفترة محل البحث ٠

٣ ـ تجاهل الباحث أثر تزايد أهمية المصادر الخارجية المتمثلة فى حصيلة الصادرات البترولية ، وزيادة حصيلة رسوم قناة السويس ، وتحويلات العاملين ، بالاضافة الى السياحة ، والسهولة النسبية للاقتراض الاجنبى والمحلى على اختيار فنون الانتاج كثيفة رأس المال وأثر ذلك على هيكل العمالة ، وما توصل اليه من استنتاجات ٠

٤ ـ تعتبر المعلومات والمصادر التى استخدمها الباحث فى بحثه كافية للتعامل مع موضوع البحث ، وفى الحقيقة فان الملحق الاحصائى والذى احتوى على احدى عشر جدولا من مصادر مختلفة ، يمكن أن يساعد فى اثراء هذا البحث ٠

٥ ـ واننا نتفق مع الزميل الباحث فى أغلب ملاحظاته التى انتهى اليه بحثه خاصة مايلى :

(أ) اختيار فنون الانتاج التى تستخدم عنصر العمل بكثافة بحيث يمكن تحقيق هدفى تعظيم الناتج وتعظيم فرص العمل المتاحة ٠

(ب) أن تصحيح نمط الاستثمار لا يتأتى الا بمجموعة من السياسات الاقتصادية الشاملة والخاصة بالاستثمار والاجور والاســـعار بما فيها أسعار الفائدة ٠

(جـ) اعطاء وزن أكبر للقطاع الزراعى على الاخص التوسع الافقى للمساحة المنزرعة والاهتمام بالصناعات الريفية الصغيرة ٠

(د) أن يكون توجه القطاع الصناعى ناحية التصدير ، خاصة وان هناك من المؤشرات ما يوضح أن الصناعات التصديرية فى تجربة العديد من الدول صناعات كثيفة العمل ٠

وبصفة عامة ، فأنى أرى أن الزميل الباحث قد بذل جهدا طيبا وان غابت فى بعض المواقع « الحبكة » بين المسببات والاثار الناجمة عنها ، كما أن تشخيصه للمشكلة تشخيص جيد ، والعلاج المقترح من جانبه علاج منطقى٠